وزارة التعليـــــم العالـــــي والبحـــــث العلمـــــي
جـامـعـة قـاصدي مـربـاح-ورقـلـة-
كـلـيـة العـلـوم الإنسانـيـة والاجـتـمـاعـية
شـعـبة الفلسـفـة
تخـصص: فلسفـة عـامـة

بعنوان:

الليبرالية السياسية عند جون ستيوارت مل

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الفلسفة

اعداد الطالبة:

♣ فتيحة عروي

نوقشت وأجيزت علنا يوم: 2023/06/11

الرقم	اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
01	د. عمر برابح	أستاذ محاضر أ	جامعة ورقلة	رئيسًا
02	د. رياض طاهير	أستاذ محاضر أ	جامعة ورقلة	مشرفًا
03	د. محمد الصديق بن غزالة	أستاذ محاضر ب	جامعة ورقلة	مناقشاً

الموسم الجامعي: 2023/2022

الشكر والعرفان

الحمد لله والشكر لله الذي وفقنا وألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا لإنجاز هذا العمل المتواضع، كما اتقدم بالشكر الجزيل الى الاستاذ رياض طاهير الذي لم يبخل عليا بتوجيهه ونصحه الطيب واشرافه على هذا العمل، وايضا نتقدم بالشكر الجزيل الى اعضاء لجنة المناقشة الكرام:

الدكتور الفاضل: عمر برابح رئيسا

والدكتور الفاضل: محمد الصديق بن غزالة مناقشا

لهم مني جزيل الشكر لقبولهم مناقشة هذه الدراسة

كما اتقدم بجزيل الشكر لأساتذة الفلسفة بالجامعة على مجهوداتهم المبذولة في تكويننا

الى كل من ساهم في هذا العمل من قريب او بعيد

الاهـــــداء

الى من كان لي سندا وعونا في الحياة وعلمني السير في دروبها "ابي الغالي" حفظه الله ورعاه

الى نبع العطاء والحب الذي لا ينفذ "امي الحبيبة"

كما اهدي نجاحي وتفوقي الى من افتقد له في هذا اليوم "اخي عبد القادر"

الذي كان لي صديقا واخا وسندا وحبلا وثيقا رحمه الله وطيب ثراه

الى شقيقات روحي ومن ساندوني واعانوني لإتمام هذا العمل وكانوا لي حبا وعطاء

الى من يجري دمي في عروقهم اخوتي واخواتي

الى أغلى صديقاتي ورفيقات دربي

مقدمـــة

مقدممة:

تعتبر السياسة في أوج معانيها "فلسفة الحكم" أو هي بمثابة البحث عن أفضل نظام سياسي يحقق الرفاه والرقي بالنوع الإنساني، وتحقيق كيانه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والديني، وتحقيق التطور والرقي في مختلف المجالات، ولعل أن الظاهرة الاجتماعية (السياسية) فريدة من نوعها، وذلك نظرًا لتداخل وتشابك مختلف العوامل التي تساهم في تكوينه.

ولقد عرفت البشرية العديد من الأنظمة السياسية منذ القدم إلى يومنا هذا، ويعد هذا التنوع سببًا في بحث الإنسان عن أفضل الأنظمة التي يتحقق فيها وجوده بمختلف أبعاده، ولهذا تنوعت أنظمة الحكم ونذكر هنا: النظام الديمقراطي، النظام الأرستقراطي، النظام الجمهوري...الخ من مختلف الأنظمة التي عرفتها البشرية.

ولعلنا نجد أن الليبرالية التي هي منظومة فكرية سياسية، يسعى من خلالها الإنسان لتحقيق حرياته السياسية وحفظ كرامته الإنسانية وهذا نتيجة ما خلفته القرون الوسطى من طغيان واستبداد وقمع لحريات الأفراد، وسعت الليبرالية على عكس هذا لكسر حاجز السيطرة والظلم والاستبداد والنزوع للحريات التي كانت مستبدة في تلك الفترة.

فطرح العديد من الفلاسفة والمفكرين أراء تحررية وتنويرية للحياة الإنسانية وضمان حرية الأفراد المستبدة من طرف الحكام السياسيين وتعديل المنظومة السياسية والفكرية القائمة على سلب مختلف الحريات الإنسانية.

ومن بين هؤلاء الفلاسفة والمفكرين الذين اهتموا بفكرة الليبرالية في الحياة السياسية والإنسانية نجد الفيلسوف الإنجليزي "جون ستيوارت مل" الذي كرس الليبرالية في تحقيق الحرية في الحياة الإنسانية وعالج أهم قضية طرحها عصره وجعل الليبرالية أساس لتمتع الفرد بكامل حرياته الممنوحة له.

فكان له الدور الكبير في تغيير منحنى الفكر الإنساني من حالات الظلم والطغيان الذي شكلته الكنيسة في القرون الوسطى إلى السعي نحو التحرر والتكلم باسم الفرد الحر الذي

يستطيع ممارسة أفكاره وحياته وحقوقه السياسية التي كانت مستهجنة ومستبدة في تلك الفترة.

تمثلت مجمل أراء "جون ستيوارت مل" الليبرالية بالأخذ بالفرد وأولويته في جميع ما يهمه في حياته، فجون ستيوارت مل اهم فلاسفة القرن التاسع عشر الذي نادى بالحرية الليبرالية وجعل الفرد المحور الأساسي في الفكر الليبرالي.

ومن خلال ما تم ذكره؛ يمكننا طرح الإشكالية المحورية لموضوع الدراسة على النحو التالي:

كيف فسر جون ستيوارت مل تعدد الأنظمة السياسية؟ وهل يمكن اعتبار النظام الليبيرالي أفضل الأنظمة السياسية التي تتحقق فيها حرية الأفراد؟

حيث تفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات يمكن حصرها فيما يلي:

- ما مفهوم الليبرالية؟
- ما علاقة السلطة بالليبرالية عند مل؟
- ما موقف مل من الديمقراطية؟
- ما هو نظام الحكم الأفضل بالنسبة ل مل؟
- كيف انتقلت الليبرالية السياسية من الفكر الفلسفي الحديث إلى الفكر الفلسفي المعاصر؟

ولتوضيح ومعالجة هذه الإشكالية قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول كالتالي:

الفصل الأول: تحت عنوان الليبرالية بحث في المفهوم والماهية، حاولنا الإلمام بموضوع الليبرالية، وقسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية المبحث الأول تطرقنا فيه إلى مفهوم الليبرالية والمبحث الثاني تضمن أسس وأقسام الليبرالية، أما المبحث الثالث فكان عنوانه الليبرالية من منظور تاريخي.

أما **الفصل الثاني:** كان عنوانه العلاقة بين الليبرالي والسياسي عند جون ستيوارت مل، وتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث رئيسية فالمبحث الأول كان تحت عنوان علاقة

الليبرالية بالسلطة عند مل والمبحث الثاني كان عنوانه مقومات الليبرالية السياسية عند مل أما المبحث الثالث فكان عنوانه موقف مل من الديمقراطية.

أما **الفصل الثالث** فكان عنوانه امتدادات الليبرالية السياسية في الفكر الفلسفي المعاصر "جون رولز" نموذجا وقمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسين، المبحث الأول تحت عنوان مذهب المنفعة وفكرة العدالة عند رولز، أما المبحث الثاني كان عنوانه مبادئ العدالة حسب رولز.

ولقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التحليلي باعتباره المنهج الملائم للموضوع المدروس، وذلك بتحليل نصوص مل ومناقشتها، كما اعتمدنا أيضًا على المنهج التاريخي، وذلك بالبحث عن الليبيرالية وعمقها التاريخي.

ومن بين الأهداف التي نريدها من خلال هذا البحث: هو محاولة تقديم جواب للإشكالية المطروحة والتعرف على أفكار جون ستيوارت مل في الليبرالية السياسية وبيان قيمة أفكاره في الفكر الفلسفي.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في اعتبار الليبرالية السياسية أهم منظومة ساندت الحرية الفردية في الفكر الفلسفي الحديث ومناداتها بالحرية المطلقة للإنسان والتحول الذي وضعته الليبرالية في الفكر الفلسفي الحديث، وأيضا قيمة الليبرالية في الفكر الفلسفي وكيف غيرت مجرى التفكير الإنساني الحر.

ومن الأسباب التي دفعتنا لدراسة هذا الموضوع هي:

أسباب ذاتية: حب الاطلاع على الفلسفة السياسية عامة والفلسفة الإنجليزية بصفة خاصة والمواضيع ذات الأبعاد الإنسانية.

أسباب موضوعية: أهمية الليبرالية في الفكر الفلسفي الغربي ومساهماتها في تغيير منحنى تفكيره، وإبراز دور جون ستيوارت مل ومساهمته في إعطاء أراء فلسفية استطاع من خلالها كسب مكانة وسط الفكر الفلسفي الحديث وحتى والمعاصر.

كما لا يخلو أي بحث من مجموعة من الصعوبات:

- شمولية موضوع الليبرالية وصعوبة ضبطه وتحديده
- صعوبة أفكار جون ستيوارت مل، وذلك بوصفها بالتعقيد في بعض النقاط
- التعامل مع بعض المصادر الرئيسية للبحث

الفصل الاول: الليبرالية بحث في المفهوم والماهية

المبحث الأول: في مفهوم الليبرالية

المبحث الثاني: أسس وأقسام الليبرالية

المبحث الثالث: الليبرالية من منظور تاريخي

تمهيد:

تعرف الليبرالية بأنها منظومة فكرية تسعى لتعزيز الحرية الفردية في مختلف مجالات الحياة الإنسانية، والدفاع عن الفرد وحرياته الشخصية وجعله المحور أو الركيزة الأساسية في الفكر الليبرالي وهذا يشكل جوهر الليبرالية، حيث شكلت الليبرالية في الفكر السياسي والفلسفي طفرة فكرية انتقل بها الفكر السياسي من حالات الاستبداد والظلم السياسي على الفرد إلى أعلى درجات التحرر الفكري والسياسي والتخلص من القيود الطاغية.

وهذا ما جعلنا نطرح في هذا الفصل مفهوم الليبرالية الذي يحمل العديد من الغموض والتعقيد وصعوبة ضبط تعريف جامع يتضمنها كفكر، وأيضا التطرق إلى أهم ما نادت به الليبرالية من أسس فكرية تجتمع لتشكل جوهرها وهي الحرية والفردية والعقلانية، وطرح أهم الأقسام التي جاءت الليبرالية لتطبق فيها أهم أسسها ومن بين هذه الاقسام الليبرالية السياسية والليبرالية الاقتصادية والليبرالية الفكرية والدينية، لا سيما التطرق إلى نشوئها كفكر ساعد الانسان على الخروج من الظلم والاستبداد إلى جو يسود فيه النزوع نحو التحرر وأيضا بروزها كفكر حر على ما كان عليه الوضع الأوربي الغربي من قبل ظهورها.

المبحث الأول: مفهوم الليبرالية:

مصطلح الليبرالية من المفاهيم المعقدة والغامضة، التي يصعب تحديد وضبط مفهوم متفق حولها، وهذا بسبب الاختلاف والتباين في الآراء، ويمكن عرض وإيضاح مفهوم الليبرالية من الناحية اللغوية والاصطلاحية على النحو التالي:

الليبرالية لغة:

اشتقت كلمة الليبرالية من "ليبر **"liber"** وهي كلمة لاتينية تعني الحر"[1]، وهي "مصطلح أجنبي معرب مأخوذ من **"liberalism"** في اللسان الإنجليزي و **"libéralisme"** في اللسان الفرنسي، وهي تعني التحررية، ويعود اشتقاقها إلى **"libety"** في الإنجليزية أو **"liberté"** في الفرنسية وتفيد في معناها الحرية"[2].

نلاحظ من خلال هذا التعريف اللغوي لليبرالية أنها تعني الحرية، ولهذا نجد اتفاق بين الفلاسفة والمفكرين بتشعب تخصصاتهم يقرون على أن الليبرالية توحي إلى التحرر في مختلف المجالات.

وفي تعريف أخر لليبرالية نجد "الكثير من الكتاب يعرفون الليبرالية بترجمتها اللفظية من اللاتينية إلى العربية بأنها تعني الحرية فكلمة **"ليبراليس" "liberalis"** تعني ما يليق بالرجل الحر، وكلمة **"ليبيت" "libet"** و **"لوبيت" "lubet"** تعني الطليق"[3].

---

[1]- مصطفى حسيبة، **المعجم الفلسفي**، (ط1؛ الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009)، ص 549

[2]- سليمان الخراشي، **حقيقة الليبرالية وموقف الإسلام منها**، (دط، د م ن، د س ن)، ص 12

[3] - عبد العزيز بن مرزوق الطريفي، **العقلية الليبرالية في رصف العقل ووصف النقل**، (ط1؛ الإسكندرية: دار الحجاز للنشر والتوزيع، 2011)، ص 133

اتفق الفلاسفة والمفكرون على الرغم من اختلاف الألسن على أن الليبرالية تعنى بالشأن الإنساني، وخاصة ما تعلق منه بجانب الحرية، ونجد ارهاصات هذا الاشتقاق ضاربة في عمق تاريخ الفكر البشري، ففي الفلسفة اليونانية نجدها مرادفة لحرية الفرد الحر، ويقابله حسبهم العبد، أو طبقة العبيد، فالإنسان اليوناني هو الفرد الذي يتمتع بالحرية المطلقة، في حين أن العبيد أو طبقة المهاجريين يستثنون من هذه السمة -أي الحرية-.

ويرى أيضا الطيب بوعزة "يرجع لفظ الليبرالية من حيث الاشتقاق اللغوي إلى اللفظ اللاتيني **"ليبراليس"** الذي يعني "الشخص الكريم" "النبيل"، "الحر"... حيث نلاحظ أنه حتى نهاية القرن الثامن عشر لم يكن لفظ ليبرالية متداولا بل كانت الكلمة الشائعة هي **"ليبرال libéral"** التي قصد بها وقتئذ "الشخص المتحرر فكريا"[1].

أي أن الليبرالية من حيث الاشتقاق ساندت فكرة الشخص الحر في كل معانيها واشتقاقاتها وأنها لم تكن مصطلح متداولا أي الليبرالية وإنما تمت الإشارة إليها تدريجيا بالشخص الحر والمنفتح

من خلال عرض التعريف اللغوي لليبرالية ومن الناحية الاشتقاقية، يتضح لنا ان الجميع يتفق على أنها تعني أوج معانيها الحرية أو التحرر.

من الناحية الاصطلاحية:

اختلف الفلاسفة والمفكرون في تحديد المعنى الاصطلاحي لليبرالية، وهذا نتيجة اختلاف الإيديولوجيات التي ينتمون إليها، والبيئة السياسية والاجتماعية والدينية، التي لعبت دورا فعالا في تحديد هذا المفهوم، فالفلاسفة الغربيون يختلفون عن الفلاسفة المسلمون، بفعل الإيديولوجيا الدينية والثقافية والاجتماعية التي تساهم بقسط كبير في تحديد المنحى الاصلاحي له.

[1]- الطيب بوعزة، **نقد الليبرالية**، (ط1؛ بيروت:مكتبة الملك فهد الوطنية،2014)، ص ص 465 466

وسنعمل هنا على محاولة تحديد الليبرالية من الناحية الاصطلاحية على النحو التالي:

لقد جاء في معجم "جميل صليبا": "مذهب الحرية": مذهب سياسي فلسفي يقرر وجود استقلال السلطة التشريعية والسلطة القضائية عن السلطة التنفيذية، ويعترف للمواطنين بضروب مختلفة من الضمان تحميه من تعسف الحكومات، وهو مذهب اقتصادي يقرر أن الدولة يجب ان تتخلى عن ممارسة الأعمال الصناعية التجارية، وعن التدخل في العلاقات الاقتصادية، بين الأفراد"[1].

من خلال تعريف جميل صليبا لليبرالية؛ يتضح أنها مذهب فلسفي سياسي يمكّن الفرد من الاستقلال في السلطة السياسية والاقتصادية حيث تضمن الليبرالية للمواطنين مجموعة من الحريات تحميهم من ظلم واستبداد الحكومات لهم.

كما جاء في موسوعة "أندريه لا لاند": "إن الليبرالية هي مذهب سياسي يرى أن من المستحسن أن تزداد إلى أبعد حد ممكن استقلالية السلطة التشريعية والسلطة القضائية بالنسبة إلى السلطة التنفيذية، وأن يعطي للمواطنين أكبر قدر من الضمانات في مواجهة تعسف الحكم، مذهب سياسي فلسفي يرى أن الإجماع الديني ليس شرطا لازما، ضروريا لتنظيم اجتماعي جيد، ويطالب بحرية الفكر لكل المواطنين"[2].

من خلال تعريف "أندريه لا لاند" لليبرالية يمكننا القول بأن الليبرالية مذهب سياسي يقوم على الحريات وأن تعطى للمواطنين حق المشاركة في الحكم زيادة على أنه يطالب بضرورة التحرر الديني والفكري والاقتصادي للفرد، وهو ما كانت تسعى إليه المجتمعات الغربية منذ فجر عصر النهضة حتى عصرنا المعاصر.

كما نجد الليبرالية في دليل اكسفورد "باعتبارها إحدى الإيديولوجيات السياسية الكبرى في العالم الحديث، وهي تتميز بالأهمية التي تعزوها بحقوق الفرد المدنية والسياسية،

[1]- جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، (ط1 ; بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1982)، ج1، ص ص 465 466

[2]- أندريه لا لاند، **موسوعة لا لاند الفلسفية**، (ط2؛ بيروت: منشورات عويدات،2001)، المجلد1، ص ص 725 726

يطالب الليبيراليون بقدر كبير من الحرية الشخصية، التي يتوجب على الدولة أن تحجم عن التدخل فيها، إلا لحماية الأخرين من أن يصابهم الأذى"[1].

وبهذا يمكن القول إن الليبرالية أهم الايديولوجيات التي تقر بضرورة الحرية الشخصية في جميع المجالات سواء السياسية أو الاقتصادية أو الفكرية ولا تدخل الدولة في الحريات الشخصية للأفراد إلا لحمايتهم من أذى قد يلحق بهم.

جاء في المعجم الفلسفي "مراد وهبة": الليبرالية "نظرية اقتصادية تقوم على مبدأ المنفعة الشخصية بدعوى أنه المحرك الرئيسي للنشاط الإنساني وأن المنفعة العامة هي جملة المنافع الشخصية، ومن ثم تدخل الدولة مرفوض، ونظرية سياسية ترقى إلى مستوى الإيديولوجيا إذ تعزم أن الحرية اساس التقدم فتعارض السلطة المطلقة سواء كانت دنيوية أو دينية"[2].

ومن عرض هذا التعريف نستطيع ان نقول عن الليبرالية انها شكلت ملامح الفكر الفلسفي الحر وهذا بوصولها لمستوى الإيديولوجيا إذ شكلت المبادئ الرئيسية للمناداة بالحرية المطلقة في أشكال الحياة الإنسانية المختلفة. فلا شك أن المجتمعات على مد العصور كانت تسعى جاهدة وتطمح لتحقيق قسط من الحرية، والمناداة بها أدى بالبشرية إلى الوقوع في أزمات إنسانية دامية.

[1]- تدهوندرتش، **دليل إكسفورد للفلسفة**، تر: نجيب الحصادي، (ط1 ; ليبيا: المكتب الوطني للبحث والتطوير، 2005) ج2، ص 844

[2] - مراد وهبة، **المعجم الفلسفي**، (ط5؛ القاهرة: دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ص ص 538 539

أما بالنسبة للفيلسوف "جون ستيوارت ميل*" (John Stuart Mill) (1673،1806) الذي هو أساس بحثنا هذا حيث نجده يعرف الليبيرالية بأنها "إطلاق العنان للناس ليحققوا خيرهم بالطرق التي يرونها، طالما لا يحاولون حرمان الغير من مصالحهم، أو لا يعوقون جهودهم لتحقيق تلك المصالح، فكل فرد يعد أصلح رقيب على ثروته الخاصة سواء أكانت هذه الثروة جسمانية أم فكرية أم روحية"[1].

وبهذا يمكن القول ان الليبرالية هي فلسفة سياسية واقتصادية تبحث في كيفية ضمان حقوق الافراد وحرياتهم في مجالات الحياة المختلفة وبذلك بالحد من التدخل في حرية الفرد طالما هذه الحرية لا تمس بحرية الاخر وذلك باعتبار الفرد المحور الاساسي للفكر الليبرالي.

خلاصة ما تم التطرق اليه من خلال عرض المفهوم الاصطلاحي لليبرالية والتي تعددت المفاهيم حول ضبط تعريف جامع ومانع لها، ويمكن القول عنها أنها حركة فكرية تحاول تعزيز سمو الحرية الفردية في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفكري وتحاول النهوض بالإنسان وتحقيق فرديته وحريته في مجالات الحياة المختلفة.

*- جون ستيوارت مل **Mill John Stuart** فيلسوف وعالم اقتصاد إنكليزي، ولد في لندن في 20 أيار1806، وتوفي في أفينيون في 8 أيار 1873، أشرف والده جيمس مل على تربيته؛ تمكن وهو لا يزال في الثامنة من مطالعة أعمال عدد من المؤلفين الكلاسيكيين اللاتينيين واليونانيين، ومن امتلاك ثقافة تاريخية واسعة، ومن الإشراف على تعليم أشقائه الذين هم دونه سنا، وفي عام 1822 التحق بالمقر المركزي لشركة الهند حيث كان والده يشغل منصبا رفيعا، ثم شارك وهو لايزال صغير السن في أعمال المدرسة التي كانت تحلقت حول بنتام، وراجع مخطوطة كتابه رسالة في الشهادة أمام القضاء، ساهم مل مساهمة فعالة في المساجلة التي سبقت قانون الإصلاح، كما ظل على مدى بضعة أعوام يكتب بطابع ليبرالي جذري، عمله الفلسفي الأول "مذهب المنطق1843"، "في النفعية 1863"، "مبادئ الاقتصاد السياسي 1848"، "الحرية 1859" المفعم بالنزعة الليبرالية، وفي تأملات حول الحكم التمثيلي 1861"، وفي عام 1851 تزوج من "هارييت هاردي السيدة تايلور"، عاش مل بصورة شبه دائمة في داره في سان-فيران بالقرب من أفينيون مكرسا نفسه وأوقاته لدراساته، شارك في سياسة بلاده، وانتخب عام 1865 عضوا في مجلس العموم، وفشل في إعادة انتخابه، وأثار هذا المجلس مسألة حق النساء في الانتخاب وكان قد طرحها في كتابه "عبودية النساء 1661" وأصدره عام 1859، بعد أن ساهم في تأسيس أول جمعية جعلت من الحصول على هذا الحق السياسي هدفها.

- جورج طرابيشي، **المعجم الفلسفي (الفلاسفة-المناطقة-المتكلمون-اللاهوتيون-المتصوفون)**، (ط1؛ بيروت-لبنان:دار الطليعة للطباعة والنشر،2006)،ص ص 638 639

[1]- محمود الصاوي، **(الفكر الليبرالي تحت المهجر)**، ط1، 2011، ص 24

المبحث الثاني: الأسس الفكرية لليبيرالية وأقسامها:

1- الأسس الفكرية لليبيرالية:

تعد الحرية والفردية والعقلانية الأسس التي تقوم عليها الليبيرالية والمنطلقات التي انطلقت منها، والغاية التي تطمح إليها حيث تمتزج مشكلة جوهر الليبيرالية.

أ- الحرية:

تشكل الحرية الأساس الذي نطمح إليه، لممارسة حياة تسودها النظام والاستقرار لتحقيق استقلالية ممارسة الفعل السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وبهذا يصبح الإنسان حر في حياته وعدم خضوعه لقيود تقيد حريته الشخصية، إذ تعتبر الحرية من المفاهيم الشاملة التي لا يمكن ضبطها وكل واحد وكيف يعرفها كما يستخدمها في نطاقه المسموح.

حيث ظهر لها مفهومان إحداهما سلبي يرى بأن الحرية هي غياب القيود التي تمنع وتحد من قدرة الإنسان في عمله وفعله وعرقلة حياته. "وتعود أراء الليبيراليين في الحرية إلى مفهوم سلبي يرى أن على الدولة حفظ الحريات وعدم تنظيمها لأنه يفترض في الإنسان القدرة استعمال حريته بطريقة راشدة دون وصاية"[1].

ومنه يتضح أن الحرية في المفهوم السلبي تعني الانفلات من القيود التي تحكم تصرفات الأفراد، فكلما زادت القيود قل ونقص حجم الحريات وكلما قلت القيود زادت الحريات الفردية التي يسعى هذا المفهوم لتحقيقها، وأيضا يوجد المفهوم الإيجابي للحرية الذي "يرى ضرورة تدخل الدولة بتعزيز الحريات وتنظيمها بما يوافق حاجات الإنسان الفردية والاجتماعية"[2].

وهذا المفهوم لا يمنع من تدخل الدولة في تنظيم حريات الأفراد وتسطر لها قوانين تساهم في منح الفرد الخلق والإبداع. هذا وتعد الحرية في الفكر الليبيرالي الأساس الأول

1 - **عبد الرحيم بن صمايل السلمي، حقيقة الليبرالية وموقف الاسلام منها،** (ط1؛ السعودية: مزكز التأهيل للدراسات والبحوث،2009)، ص 129

2- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الذي تقوم عليه الليبيرالية في منطلقها والهدف الذي تسعى لتحقيقه، ومنه "لما كانت نشأة الليبيرالية رد فعل لتسلط الكنيسة والإقطاع في العصور الوسطى بأوروبا، فقد اولت بمجرد انعتاقها من ذلك الاستبداد- الحرية اهتمام كبيرا جعلت منها القيمة الأساس في بنائها الفكري، حيث إنها اكتسبت اسمها من هذه القيمة فلا يمكن تصور ليبيرالية بدون حرية، بسبب الارتباط الوثيق بين مفهوم الليبيرالية وفكرة الحرية"[1].

وعليه فالليبيرالية تتخذ منطلقاتها من الحرية، حيث الرغبة في تحقيق الحرية في الفكر الليبيرالي كان سببه الواقع المعاش والوضع الذي شهدته أوروبا في العصور الوسطى من استبداد وانتهاك للحريات الفردية، هذا جعل من الليبيرالية تظهر على الساحة السياسية بقول أن الفرد له الحق في التصويت والمشاركة في الحكم وعدم تدخل الدولة في الحريات الفردية إلا بعد أن تصبح هذه الحرية تمس بحرية الأخرين، بمعنى انها تنتهي حرية الفرد عندما تبدأ حرية الأخرين، وأيضا نادت الليبيرالية بالحرية في المجال الاقتصادي وجعل السوق حرا يسير نفسه بنفسه، فالفرد له الحرية ان يشتري ويبيع ولا علاقة للدولة بذلك، وايضا الحرية الفكرية أي تخليص العقل البشري من ضوابط الكنيسة التي تسيطر على الفكر ولا تسمح له بالتطور والتقدم، وهذا ما جعل الليبيرالية تنادي بالحرية التي كانت مستبدة في فترة معينة ومنه تشكل الحرية جوهر وغاية الفكر الليبيرالي.

ومنه فالحرية هي أولى الأسس الليبيرالية التي تسعى لتحقيقها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والدينية.

ولعل مشكلة الحرية الإنسانية من المعضلات التي تناولها الفلاسفة والمفكرون منذ فجر التاريخ إلى يومنا هذا، فنجد أنها اختلفت من بيئة لأخرى، ومن زمن لآخر، ذلك نتيجة تشعب هذا المصطلح وارتباطه بمختلف نواحي حياة الفرد والمجتمع، كل هذا ساهم في تعقد مصطلح الليبرالية، أو محاولة طرح تعريف اصطلاحي شامل وجامع له.

[1]- صالح بن محمد بن عمر الدميجي، **موقف الليبرالية في البلاد العربية من محكمات الدين دراسة تحليلية نقدية**، (ط1؛ الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية ،1433)، ص 63

ب- الفردية: تعتبر الليبيرالية الفردية أو الفردانية individualisme أو الفرد حرا ومن حقه تحقيق حريته الفردية واهتمت به كعنصر فعال يستطيع فعل أي شيء وحفظ كرامته كإنسان "وقد ارتبطت الحرية بالفردانية ارتباطا وثيقا فأصبحت الفردية تعني استقلال الفرد وحريته"[1].

ونجد أن للفردية مفهومين مختلفين، الأول يرى "الفردية بمعنى الأنانية وحفظ الذات وهذا المفهوم الذي غلب على الفكر الغربي...، والثاني الفردية بمعنى استقلال الفرد من خلال العمل المتواصل والاعتماد على النفس "[2].

ومن هذا فالفردية في المفهوم الأول تعني الأنانية وإبراز الذات وهذا ما نلاحظه في بدايات الفكر الليبيرالي مع "**توماس هوبز1588-1679 Thomas Hobbes**" في "الحالة الطبيعية"، أي الصورة الحقيقية للإنسان ومنه كانت محاولات الفلاسفة بالمعنى الأول تحقيق فردية الإنسان وحريته من القيود والاستبداد الذي كان يعيشه والمعنى الثاني هو تحقيق الفردية باستقلال الفرد بذاته وهذا من خلال بروز الفرد برؤية مغايرة عن الأخر في حرية التعبير والإبداع وتحقيق كفاءات ومهارات تسمح له بفرض مكانته بين الأخرين.

ولقد استقى هوبز مفهوم الحرية من تحليله للطبيعة البشرية، إذ يرى أن الإنسان بالطبيعة ميال لفعل الشر، وذلك نتيجة الظروف التي تعتري الإنسان في الحالة الطبيعية، والتي جعلت منه شريرًا بالفطرة، وإذا ما قلنا الحالة الطبيعية عند هوبز فهي مرادفة لا محالة للحرية، ويقصد بالحرية هنا حرية الأفراد في استخدام كل الوسائل التي يراها مناسبة قصد تحقيق غاياته وطموحه، ولعل أن الإنسان في مثل هذه الحالة، كان يسعى دائمًا إلى تحقيق السعادة واللذة والنفور عن كل ما ينتج عنه ألم، والحرية هي بمثابة قاعدة إنسانية لا يمكن له التنازل عنها حتى في "الحالة المدنية" أو السياسية، وإنما يتنازل فقط عن جزء منها.

فمن خلال هذين المفهومين تتضح مكانة الفردية في الفكر الليبيرالي الذي يعتبرها اهم ركيزة يدافع عنها ويحاول الخروج بها من دائرة السيطرة إلى دائرة التحرر، ويمكن للفرد

[1]- إيمان بنت محمد العسيري، **حقيقة الليبيرالية وموقف الإسلام منها**، (دط؛ السعودية: مركز التأهيل للدراسات والبحوث، 2011)، ص 18

[2]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها

في الفكر الليبيرالي إبراز فرديته من خلال الاستقلال والتحرر وممارسة الأعمال السياسية والاقتصادية وغيرها، ففي السياسة هو حق الفرد في التصويت والانتخاب واختيار الحاكم وفي الاقتصاد يمكنه دخول السوق بكامل حريته دون السيطرة من أحد، فالليبيرالية جعلت "الطابع الفردي مكوننا أساسيا للفكر الليبيرالي وأحد المسلمات التي ينطلق منها رواد الليبيرالية، وأتيح للإنسان **"الغربي"** لأول مرة التفكير الفردي المطلق وتكوين شخصيته بشكل منفرد بعيدا عن تسلط الجماعة ونفوذها"[1].

ولقد سعت الليبيرالية لتمكين الفرد من الحرية لفعل ما يريد وتزويده بحقوقه لممارسة حياته والتمتع بها، كما اتضح أن الليبيرالية أخذت من الفرد الطابع الأساسي لها وحررته من كل القيود والتسلط الذي كان يعانيه وأصبحت بعدها ضرورة تحرير الفرد من هذه القيود تمثل جوهر الليبيرالية.

وقد جعلت الليبيرالية الفرد هو الأساس "وواجب الدولة والمجتمع حماية استقلاله، وتسهيل سعيه لتحقيق ذاته، وإتاحة المجال أمامه للاختيار الحر، ومصلحة ككل إنما تتحقق حتما من خلال عمل كل فرد فيه على تحقيق مصلحته الخاصة".[2]

ومعناها أن الدولة من واجبها حماية الفرد وتسخير له كل الوسائل لتسهيل ذاته، وهذا التدخل من طرف الدولة لا يكون بالطغيان والاستبداد وإنما بالحماية حيث رأت الليبيرالية أن دور تدخل الدولة قليل جدا لا سيما للحماية من الأضرار أو اعتداء فرد أو مجموعة أفراد على ممتلكات الغير.

ج- العقلانية:

تعد العقلانية rationalisme مذهب فلسفي يؤمن بأولوية العقل البشري في المعرفة الإنسانية وتعني أيضا اعتماد الإنسان على عقله للوصول إلى جميع الحقائق والمعارف، فلولا العقل لكان يشهد تراجعا كبيرا في حياته و"تعني العقلانية: استغلال العقل البشري

[1]- صالح بن محمد بن عمر الدميجي، **موقف الليبرالية في البلاد العربية من محكمات الدين دراسة تحليلية نقدية**، مرجع سابق، ص 60

[2] - المرجع نفسه، الصفحة نفسها

بإدراك المصالح والمنافع دون الحاجة إلى قوى خارجية وقد تم استقلاله نتيجة تحريره من الاعتماد على السلطة اللاهوتية الطاغية"[1].

وتعتبر العقلانية الأساس الذي نادت به الليبيرالية "وقد ربط الليبيراليون السياسة والاقتصاد بهذا الأساس الفلسفي فالدولة تتكون بالعقد الاجتماعي المنظم لهذه الحقوق والمحافظ عليه، والحرية الملكية الفردية تقوم الطبيعية بجعلها لمصلحة المجتمع مع أن الفرد لم يقصد ذلك، ولا يعرف كيفية حصوله"[2].

كل هذا يعني أن الإطار العقلي هو الأساس الفلسفي لليبرالية، فالليبرالية قائمة كأساس عقلي وفكري، ومن خلال العقل فقط يمكنها تحقيق أهدافها لأن العقل أو العقلانية أحد الأسس التي تعتمد عليها الليبرالية في تحقيق أهدافها وتطبيقها في العديد من المجالات خاصة السياسية والاقتصادية ولهذا يمكن القول أن " تعد العقلانية الموجه الحقيقي للحرية في الفكر الليبيرالي حيث بمقدور كل إنسان حل مشكلته بطريقة عقلانية ذاتية، لكون الإنسان الأخير حسب تعبير **"فوكو ياما"** قد بلغ الرشد العقلي الكافي للاستغناء عن كل ما كان مصدره خارج الإنسان"[3].

يمكن القول من خلال عرض الأسس أو الركائز الثلاثة التي تقوم عليها الليبيرالية، فالحرية تشكل أهم عناصر هذه الأسس وجوهرها والفردية هي العنصر الذي تدافع من أجل حريته والذي بنت عليه أفكارها وحاولت تخليصه من كل قيوده والعقلانية هي الوسيلة الوحيدة التي تمكن لليبرالية من أن تحقق مطالبها.

2- أقسام الليبيرالية:

تعد الأقسام أو المجالات التي حاولت الليبرالية تطبيق الأسس النظرية فيها، والمتمثلة في المجال السياسي والاقتصادي والفكري والديني، من أهم ما نادت به الليبيرالية، فمن

[1]- عبد الرحيم صمايل السلمي، **حقيقة الليبرالية وموقف الإسلام منها**، مرجع سابق، ص، 153
[2]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها
[3]- صالح بن محمد بن عمر الدميجي، **موقف الليبرالية في البلاد العربية من محكمات الدين دراسة تحليلية نقدية**، مرجع سابق، ص 76

خلال هذه المجالات تسعى الليبرالية لبلوغ هدفها الأسمى وهو جعل الفرد حرا في العمل السياسي والاقتصادي والفكري والديني.

أ-الليبرالية السياسية: libéralisme politique

"يدعو الشق السياسي لليبرالية إلى احترام وسمو حقوق الأفراد الطبيعية كحرية العقيدة والتفكير والتجمع، وينادي بتكريس مبدأ الديمقراطية الليبرالية التي تعطي السلطة للأغلبية شريطة عدم الحجر على حقوق الأقليات، ديمقراطية تؤسس للمساواة بين الأفراد في الحقوق والواجبات، وتعمل على الفصل بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية"[1].

وعليه فالليبيرالية في شقها السياسي تعمل على ضمان حقوق الأفراد السياسية وعدم الاستيلاء عليها من طرف الحكام وتحرير الفرد من رعايا محكومين إلى أفراد مواطنين وأحرار يتمتعون بكامل الحقوق السياسية كالحرية في إبداء الرأي والتعبير والمشاركة في الحكم وتقرير المصير، حيث نلاحظ أن بداية الليبرالية في شقها السياسي ظهرت من عدة كتابات للعديد من الفلاسفة الليبيراليين، وفي البداية كانت في إيجاد حل للسلطة الطاغية على الشعب والمتمثل في إبرام عقد بين الحاكم والمحكومين لتنظيم حياة الناس "إنها فكرة العقد الاجتماعي التي اهتم بها الفلاسفة الليبيراليون، خصوصا **"جون لوك John Locke 1632-1704"** و **"جون جاك روسو Rousseau Jean-Jacques" 1712-1778"** وذلك ليحدو من طغيان الملوك ويلزموهم بحدودهم ليخبروهم بأنهم في خدمة الشعب وليسوا ملاكا لقطيع"[2].

ومن هنا انطلقت فكرة العقد الاجتماعي التي رأت أنه يجب وضع حدود للسلطة المستبدة على الشعب وأصبحت هي التي تحد من الظلم وتكون في صالح المحكومين ويكون هذا العقد عبارة عن قوانين مسطرة لا يمكن الخروج عن إطارها، فإذا خرج الحاكم عن هذا الإطار يحق للشعب استبداله والقيام بفوضى ضده ومنه نرى ان العلاقة بين السلطة والفرد

[1]- محمد سبيلا، نوح الهرموزي، **موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية والفلسفة**، (ط1، بغداد: منشورات المتوسط 2017)، ص412

[2]- يمنى طريف الخولي، **ركائز في الفلسفة السياسية**، (دط؛ القاهرة: مؤسسة هنداوي،2020)، ص24

الليبيرالي راجعة "إلى ما يعرف بالحقوق الطبيعية السابقة للدولة والسلطة والتي تفترض أن الناس كانوا في الأزل احرارا دون سلطة تحد من رغباتهم أو قانونا يقيد شيئا من حرياتهم"[1].

كان هذا الرأي حجة الفكر الليبرالي في تحرير الفرد من السلطة الحاكمة والضاغطة على حرياته، استندت إلى ما يعرف بالحقوق الطبيعية ومنها نشأت عنها فكرة العقد الاجتماعي contrat social التي رأى كل واحد من منظريها أراء مختلفة إلا أنها كلها تسعى لإعطاء الفرد حرياته وجعل السلطة هي الضامنة لهذه الحريات ورفض الملوك في الحكم وأنهم ورثة الله على الأرض.

ويمكن الإشارة إلى قضية مهمة في الفكر السياسي الليبيرالي، وهي قضية الفصل بين السلطات، والتي تعني توزيع المهام على كل سلطة إلى تشريعية والتي تشرع القوانين وتنفيذية تنفذ القوانين وقضائية تعني حل النزاعات والمشاكل بين الأفراد أو بين الأفراد والسلطة التنفيذية "وتقوم فكرة الفصل بين السلطات على أساس توزيع السيادة، لضمان عدم انزلاق المجتمع إلى الاستبداد وقد تحولت فكرة الفصل بين السلطات إلى مرتكز ثابت في بناء المجتمع الليبيرالي، وهو ما يبرر القول بأن **"مونتيسكيو"Montesquieu-1689 1755** أحد منظري الفكر السياسي الليبيرالي"[2].

ومن خلال فكرة الفصل بين السلطات يمكن ضمان الحرية للأفراد وحمايتهم حتى من السلطة نفسها وعليه كانت هذه الفكرة محاولة لتقليل الطغيان والاستبداد السياسي على الموطنين.

يقول "جون ستيوارت ميل" في هذا الصدد "فمنع الفرد من الإضرار بغيره هو الغاية الوحيدة التي تسوق استعمال السلطة على أي عضو من أعضاء جماعة متمدنة"[3]. أي أن السلطة وُجدت لحماية الأفراد ومنع الإضرار حتى ببعضهم البعض.

---

[1]- صالح بن محمد بن عمر الدميجي، **موقف الليبرالية في البلاد العربية من محكمات الدين دراسة تحليلية نقدية**، مرجع سابق، ص، 114

[2]- المرجع نفسه ص 122

[3]- نفسه ص 180

وما يمكن قوله في شأن الليبيرالية السياسية أنها تطبيق لعدة أنظمة لحماية المحكومين من الضرر فنجد منها الديمقراطية التي تعني أنه من حق الأفراد اختيار سلطتهم التي تحكمهم وهذا من خلال الانتخابات حيث أعطت الديمقراطية مجموعة من الحريات السياسية وعليه فالديمقراطية كنظام سياسي مثل جانب من الحريات التي نادت بها الليبرالية كالحرية فالتعبير، وكان النظام الديمقراطي هو النظام الأقرب للموقف الليبيرالي وعليه يمكن القول أن الليبرالية السياسية هي الجانب الواسع الذي خلقت من أجله الليبيرالية وهو القسم الأساسي لها.

وعليه فالديمقراطية كنظام سياسي مثل جانب من الحريات التي نادت بها الليبرالية كالحرية فالتعبير والتفكير، وكان النظام الديمقراطي هو النظام الأقرب للموقف الليبيرالي وعليه يمكن القول أن الليبرالية السياسية هي الجانب الواسع الذي خلقت من أجله الليبيرالية وهو القسم الأساسي لها.

ب- الليبيرالية الاقتصادية:

"تدعو الليبيرالية الاقتصادية إلى احترام حزمة من الحقوق كحق الفرد في امتلاك قوة وثمار عمله، حرية التبادل والتعاقد، الاستثمار، امتلاك وسائل الإنتاج"[1]، فالشق الاقتصادي لليبيرالية عبارة عن جزء يمنح الفرد حرية امتلاكه لوسائل الإنتاج بمعنى يمكنه كسب رأس مال وممارسة حياته الاقتصادية دون الحاجة إلى الدولة، تحقيق أرباح من رأس ماله.

جاء أيضا في موسوعة "لا لاند" الفلسفية أن الليبيرالية "مذهب اقتصادي يرى أن الدولة لا ينبغي لها أن تتولى وظائف صناعية ولا وظائف تجارية، وأنها لا يحق لها التدخل في العلاقات الاقتصادية التي تقوم بين الأفراد والطبقات أو الأمم"[2].

ومن هذا القول فإن الليبيرالية من الناحية الاقتصادية تعني جعل الفرد حرا في سيرورة نشاطه الاقتصادي وتبادلاته التجارية والسير وفق الملكية الفردية لوسائل الإنتاج ولا يحق للدولة التدخل في هذا الاقتصاد أو في رأس مال الأفراد بل توفير جو مناسب للعمل

[1]- محمد سبيلا، نوح الهرموزي، **موسوعة المفاهيم الاساسية في العلوم الانسانية والفلسفة**، مرجع سابق، ص 413
[2]- أندريه لا لاند، **موسوعة لا لاند الفلسفية**، مرجع سابق، ص 726

والتبادل التجاري، ومن زاوية أخرى الليبيرالية الاقتصادية ظهرت أيضا بوجود عدة طبقات في أوروبا آنذاك تحاول استغلال الطبقة الضعيفة، منها الطبقة الوسطى **"البورجوازية"** والطبقة الكادحة فحاولت الليبيرالية جعل الفرد لا ينساق لأي نظام اقتصادي أو سياسي وإعطائه الحرية الفردية في الدفاع عن الحقوق الطبيعية حيث كانت تحاول جعل الأفراد سواسية في العيش.

كل هذا لا يتأتى إلا من خلال توفير جو مناسب لجميع الطبقات وجعلهم يكسبون أرباح وإنتاج واسع، الجانب الاقتصادي هو الجانب الأكثر أهمية الطي يزرع المساواة في المجتمع، حيث اعتمدت الليبيرالية على القانون الطبيعي الذي هو "عبارة عن مجموعة من القواعد التي تحقق الاتساق والانسجام في العلاقات بين الإنسان والبيئة، وهذا النظام غير متعلق بإرادة الإنسان، بل هو أمر كوني عام ليس للإنسان ولا أي مخلوق أخر دور فيه".[1]

أي أن القانون الطبيعي lois naturel وفق الليبيرالية يمثل القانون الأمثل لتحقيق التكامل في مجالات الحياة والمجال الاقتصادي خاصة، ولابد لليبيرالية في المجال الاقتصادي المناداة بالحرية الفردية والعمل الحر والتبادل التجاري الحر الذي لا تمنعه قيود ولا عراقيل، ومن هذه النظريات التي تشجع هذا الموقف نجد المفكر والعالم الاسكتلندي **"أدم سميث" "1790-1723"** الذي اشتقت منه الليبيرالية مبادئها في المجال الاقتصادي، ويعتبر أول من نظّر لليبيرالية الاقتصادية في كتابه "ثروة الأمم" ومنه فلسفته الاقتصادية قائمة على الحرية الاقتصادية المطلقة للأفراد في تحقيق مصالحهم وعدم تدخل الدولة في مختلف النشاطات الاقتصادية، سواء تجاريا أو اصطناعيا لأنها تعيق مصالح الأفراد أو الجماعات ولخص "أدم سميث" رؤيته الاقتصادية الحرة في شعاره **"دعه يعمل دعه يمر"**

"وانطلق أدم سميث في نظريته القائمة (الفردية) و (الحرية) من أن الفرد من البشر إذا أعطي الحرية، فإنه يتحرك نحو مصالحه لكي يلبي رغباته وطلباته وعندما ينظر إلى الجميع بهذه النظرة، فيتحرك كلٌّ وفق المصلحة الذاتية لكل منهم"[2].

[1]- عبد الرحيم صمايل السلمي **حقيقة الليبيرالية وموقف الاسلام منها**، مرجع سابق، ص 237

[2]- عبد العزيز بن مصطفى كامل **معركة الثوابت بين الاسلام والليبرالية**، (دط، د م ن، د س ن)، ص 129

ومنه "أدم سميث" ينظر لليبيرالية الاقتصادية من حجة أن الحرية المطلقة للإنسان هي التي تمنحه الفرصة لتحقيق مصالحه الشخصية دون تدخل قانوني من الدولة الذي يعيق سائر نشاطات الإنسان، والتي تعني أن الفرد بسعييه لتحقيق مصلحته الخاصة فهو ينقاد عفويا إلى تحقيق المصلحة العامة.

ويعتبر "أدم سميث" نموذجا مثاليا لليبيرالية الاقتصادية ومنه استقى الاقتصاد معظم منطلقاته وعليه فالليبيرالية الاقتصادية تعمل على تحرير الفرد من عبوديته في الطبقة الكادحة إلى فرد متحرر اقتصاديا مالكا لوسائل الإنتاج، يمتلك الحرية في التجارة والتنافس والتبادل دون تدخل من طرف الدولة في حركة الأموال والاقتصاد وجعل الأرباح فردية خاصة لكل فرد في المجتمع ودور الدولة هنا هو توفير الحماية التي يحتاجها الفرد لتحقيق مصالحه الخاصة.

ج- الليبيرالية الفكرية والدينية:

جاءت الليبيرالية الدينية والفكرية كرد فعل على الخطاب الكنسي، حيث كانت الكنيسة كانت هي المسير للتفكير الديني والتفكير العلمي في فترة العصور الوسطى، فشكلت العديد من التعاليم الدينية والفكرية التي لا يمكن للفرد الخروج عنها حيث سيطرت على الفرد من ناحية معتقداته الدينية وأن ما تقوله هو الصواب والحقيقة المطلقة ومن ناحية فكرية جعلت العقل البشري متحجر على تعاليمها وما يجب التفكير فيه لا يخرج عن الإطار الديني الذي قررته.

فالليبيراليون يعتقدون أن "توسيع الخلاف والتعددية في الآراء والأفكار ظاهرة إيجابية تنمي الفكر وتقوي الرأي وتظهر الإبداع، ...ن ومن لوازم حرية الفكر عندهم اعتقاد عدم امتلاك الحقيقة المطلقة، لأن دعوى امتلاك هذه الحقائق يمنع من التفكير الحر، فالإيمان المطلق الذي لا يعتريه أدنى شك لا يتوافق مع الفكر الليبيرالي الذي لا يبني عقيدة محددة يقينية، لأن ذلك يناقض حرية الفكر والمناقشة حسب وجهة نظرهم"[1].

[1]- سليمان الخراشي، **حقيقة الليبيرالية وموقف الاسلام منها**، (د ط، د م ن، د س ن)، ص 56

فحسب الليبيراليين حرية الفكر غير محدودة ومتاحة للجميع ولا يوجد حدود من خلالها يتوقف تفكير الإنساني، فهي تنافي الحقيقة المطلقة أو أن لا أحد يخالف تعاليم الكنيسة، وهذا لأجل حرية التفكير الإنساني وتطوره، ويمكن القول أن الليبيرالية جاءت لرفض ما كان عليه الفكر الإنساني في ظل حكم الكنيسة والنهوض بالتفكير البشري للوصول إلى أعلى درجات الحرية الفردية وتطور التفكير، وأيضا نجد من بين المبادئ الفكرية والدينية التي نادت بها الليبيرالية هو مبدأ "التسامح الديني"، "وهو موقف ليبيرالي ظهر أول الأمر أعقاب عصر الإصلاح الديني كرد فعل على الحروب الدينية، فأصبح التسامح محور الموقف الليبيرالي وهذا التسامح يعني عدم اعتقاد يقينية الإنسان لرأيه أو فكره أو مذهبه او دينه، فالتسامح يقتضي الاعتراف بالأخر وعدم الجزم في الأفكار واحتمال صواب المخالف"[1].

من خلال هذا القول يمكننا فهم الليبرالية من الناحية الفكرية أنها قامت بعدة أراء مناهضة للعقل البشري ونادت بالحرية الفكرية للإنسان وتطور فكره في العديد من المجالات كالمجال العلمي والسياسي والاقتصادي، فمن خلال الفكر فقط يستطيع الإنسان تحقيق التطور والمكانة وسط المجتمع، ومن الناحية الدينية قامت بعدة إصلاحات حول الدين ورأت بضرورة التخلي عن العقائد الدينية التي تمليها الكنيسة وهذا من خلال حركة الإصلاح الديني **"البروتستانتية"** التي قامت في أوروبا تمثل بدايات الليبيرالية، ومبدأ التسامح الذي يعني أن الإنسان يجب أن يعترف بالأخر في أفكاره ويجب أخذه بمحمل الجد ومنع فكرة التعصب في الأفكار هذا التسامح يمكنا من العيش مع الأخر والاعتراف به في كل المجالات .

[1]- سليمان الخراشي، **حقيقة الليبيرالية وموقف الاسلام منها**، المرجع السابق، ص 57

المبحث الثالث: الليبيرالية والسياسة من منظور تاريخي:

إن الليبيرالية كفكر بشري ظهر من بعد تراكمات فكرية طويلة المدى، وارتبط ظهورها ونشأتها كفكر قائم بذاته بعدة عوامل جعلته يظهر بصورة مغايرة على ما كان عليه الفكر البشري من قبل، حيث ساهم العديد من المفكرين لنشوئها وإخراجها إلى حيز الوجود ويرجع الباحثين نشأة الليبرالية "إلى شذرات أو إرهاصات مبكرة نلمحها في الفلسفة اليونانية، خاصة عند السفسطائيين الذين وجهوا الفكر باتجاه عالم الإنسانية الرحب، حيث يكون الإنسان لا الطبيعة موضع النظر الجدير بالانتباه وتكون قضاياه ومصيره مبحث التفكير والجدل، وعندما قدم **"بروتاغوراس 481 ق م-411 ق م"** مقولته الشهيرة **"الإنسان معيار الأشياء جميعا"** كان يقصد بالإنسان ذلك الفرد من ناحية وأن المبحث الملائم لدراسة النوع البشري هو الإنسان نفسه من ناحية أخرى"[1].

من خلال قول "بروتاغوراس" نلمح إرهاصات للفكر الليبيرالي فنلاحظ اكتشاف الخطوة للنزعة الفردية وجعل الفرد مستقل ومعيار للجنس البشري، و"لاحظ عدد أخر من الكتاب أنه في بداية القرن الثاني عشر 12م تكونت في إيطاليا أنظمة سياسية مبتعدة عن النظام الإمبراطوري أو الملكي ونظم اقتصادية بعيدة عن الإقطاع، وتم تقسيم أراضي الدولة الإيطالية بين المدن وبات الاعتراف بسلطة المدينة أمر واقع لا يستطيع أحد مهما كانت منزلته من الاعتراض عليه والملفت للنظر أن هذه المدن اعتمدت شكلا جديدا للحكم فحولت نفسها إلى جمهوريات مستقلة وقد كانت تواقة للحرية"[2].

ومنه فالاهتمام بالفرد وحريته كان واضحا في الفلسفة اليونانية والأنظمة الإيطالية فتحقيق حرية الفرد كانت تشكل في العديد من المراحل التاريخية غاية يحلمون لتجسيدها في الواقع، كما سيتضح مع بداية الفكر الليبيرالي الفعلي، وأيضا يرجع العديد من الباحثين جذور الليبيرالية إلى ردود الأفعال التي عاشتها أوروبا في العصور الوسطى من استبداد سياسي وظلم وكانت الكنيسة تشكل نظاما إقطاعيا على الإنسان إذ يتمثل هذا النظام السياسي في أنه

[1]- ياسر قنصوه **الليبيرالية**، (ط1؛ القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،2007)، ص 14

[2]- طلال حامد خليل، **المرتكزات الفكرية لليبيرالية دراسة نقدية**، دفاتر السياسة والقانون، العدد 15 جوان 2016، جامعة ديالي، ص 154

نظام مستبد وغير عادل ويشكل قمة العدوان والطغيان على الحريات الإنسانية، حيث يتشكل من طبقتين، طبقة النبلاء وهم الطبقة الحاكمة ورجال الدين وطبقة الفلاحون (العبيد والرقيق) هذا وشكل النظام الاقطاعي حالة مزرية من العدوان على الشعب ونهب ثرواته وسلب حقوقه وجعلهم عبيد عند طبقة النبلاء.

هذا الظلم والاستبداد جعل الليبرالية تنشأ كردة فعل أوحد فاصل على هذا النوع من الأنظمة وتحارب من أجل الحريات الفردية المسلوبة، أي أنها رد فعل غير واعي لكسر هذا النوع من الأنظمة لإحلال محلها نوع من الحريات المدنية للإنسان، فقد ساهمت العديد من العوامل في نشوء الليبيرالية بأنواعها كفكر بارز يحاول استرجاع كل الثروات والحقوق من بينها "النزعة الإنسانية وإحياء الآداب الإغريقية ،حركة الإصلاح الديني "البروتستانتية"، الفكر المادي التجريبي، وقد تزامن مع هذه التحولات الفكرية تحولات اجتماعية ، وذلك في ظهور طبقة اجتماعية جديدة هي (البرجوازية)"[1].

وهذه الطبقة نشأت في وسط طبقات النظام الاقطاعي حيث أنها ليست الطبقة الأولى ولا الثانية، بل طبقة تعتمد على التجارة والكسب ومنها التجار والمدرسون والأطباء وأصحاب الحرف، وسميت بالطبقة الوسطى حيث كان لها الأثر الكبير في نشوء الليبيرالية ضد النظام الاقطاعي المستبد، وبالتالي كانت لليبيرالية عدة عوامل ساعدتها في البروز كحركة الإصلاح الديني وإحياء الآداب الإغريقية وتطور العلم التجريبي وهذا من ناحية فكرية وظهور أنظمة اقتصادية والحالة الاستبدادية السياسية التي كانت تعيشها أوروبا جعل الليبيرالية تفوض على هذا النظام.

وكانت البداية الفعلية لها مع المفكر **"جون لوك"** الذي أسس لليبيرالية السياسية من خلال نظريته العقد الاجتماعي، فالليبيرالية "على هذا النحو من إنتاج القرنين الثامن عشر

[1]- عبد الرحيم بن صمايل السلمي، **حقيقة الليبيرالية وموقف الاسلام منها**، مرجع سابق، ص 15

والتاسع عشر في أوروبا، وإن كانت جذورها تمتد إلى" **جون لوك** " في القرن السابع عشر"[1].

ويعتبر جون لوك العقد الاجتماعي عقدا بين الحاكم والمحكومين إذ يقوم الحاكم بإعطاء الحريات للشعب ويساعدهم في تحقيقها بشكل منظم ويرى ان الدولة نشأت لحماية حقوق البشر التي تمنح بالحق الطبيعي لهم.

من هنا نستطيع أن نقول ان لوك قد ساهم بشكل كبير في ظهور الليبيرالية كفكر يمارس ويسعى لتحقيق الحرية خاصة وقد برز في الجانب السياسي من الليبيرالية لأن الوضع الذي كان في زمنه كان وضعا سياسيا مزريا، وأنه عكس النظام الاستبدادي إلى نظام فكر حر يضمن الحريات السياسية للفرد، " كان ميلاد الليبيرالية في القرن السابع عشر وخاصة مع **جون ستيوارت مل** و**جون لوك**، وهما الأساسيان اللذان وضعا الأفكار المولدة للنظرية، فالليبيرالية في بداياتها تتجه إلى صناعة الفرد الحر"[2].

وقد ساهم "**جون ستيوارت مل** "ايضا في تطور النظرية الليبرالية وكان أحد منظريها في القرن التاسع العشر في مجالات مختلفة وخاصة السياسي وهذا ما سوف نتطرق اليه لاحقا من خلال هذا الطرح يمكن القول ان الليبيرالية كحركة فكرية جاءت كردة فعل غير واعية بذاتها ضد ما كان يعيشه الواقع الأوروبي من حالات الظلم والعدوان السياسي، وكانت عدة عوامل متراكمة جعلتها تظهر لحيز الوجود وبعدها تشكل فكر ليبيرالي متناسق الأفكار والمبادئ والمرتكزات.

من خلال ما سبق تناوله يمكن القول أن الليبيرالية مصطلح غامض وواسع يصعب ضبطه وتحديده وذلك من خلال الاختلاف بين المفكرين وأيضا لكثرة استعمالاتها في العديد من المجالات و باتخاذها أهم الركائز الفكرية منها الحرية والفردية والعقلانية حيث شكلت جوهرها ومبتغاها ، ويمكن اعتبار الليبيرالية فكرا بشريا ظهر من بعد حقب زمنية طويلة

[1]- جون ستيوارت مل، **أسس الليبيرالية السياسية**، تر: إمام عبد الفتاح إمام، ميشيل متياس، (د ط؛ القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996)، ص7

[2]- عبد الله الغذامي، **الليبيرالية الجديدة، أسئلة في الحرية والتفاوضية الثقافية**، (ط2؛ المغرب: المركز الثقافي العربي،2013)، ص 188

المدى تناولت في مضمونها موضوعات الفرد وحريته وتشكل هذا الفكر وفقا للتراكم التاريخي لأفكار حول تحقيق حرية الفرد وبرزت الليبرالية في الاتجاه السياسي الاقتصادي والاجتماعي والفكري.

الفصل الثاني: العلاقة بين الليبرالي والسياسي عند جون ستيوارت مل

المبحث الأول: الليبرالية والسلطة من منظور مل

المبحث الثاني: مقومات الليبرالية السياسية عند مل

المبحث الثالث: موقف مل من الديمقراطية

تمهيد:

يعتبر القرن التاسع عشر ذروة الفكر السياسي حيث تشكلت فيه أهم الأنظمة السياسية وتطور العديد من أشكال النزوع نحو الحرية فالليبرالية أهم ما نادى بالحرية في القرن التاسع عشر وخاصة مع الفيلسوف "جون ستيوارت مل"، إذ ساهم هذا الأخير في بلورة الحرية في المجال السياسي خاصة ووضع أفكار جديدة للحد من سلطة الحك على الأفراد وأعطى الفرد العديد من الضمانات تسمح له بالحرية في الدولة، واتخذ من الحرية الأساس الفلسفي لليبرالية ويمكن توضيح رؤية "جون ستيوارت مل" في الفلسفة الليبرالية السياسية في هذا الفصل من خلال التطرق إلى علاقة الليبرالية والسلطة، وأهم ما تقوم عليه الليبرالية السياسية وموقفه من النظام الديمقراطي القائم ونوع النظام الذي يرى فيه أحسن النظم السياسية الذي يحقق مبتغى الليبرالية.

المبحث الاول: الليبرالية والسلطة من منظور مل:

الليبرالية من منظور الفيلسوف الانجليزي "جون ستيوارت مل" إحدى النماذج الفكرية التي يستطيع بها الإنسان تحقيق الحرية الفردية في حياته وفي جميع اعماله وقرارته، فحسب "مل" الانسان حر في فعل ما يريد طالما هذا الفعل لا يضر احدا غيره ومنه حاول" **مل"** إبراز الآراء حول كيفية تحقيق الليبرالية بوجود السلطة سواء" أكانت سلطة الدولة أو سلطة الحكومة أو سلطة المجتمع أو سلطة الرأي العام"[1].

ومنه تتشكل العلاقة بين الفرد والسلطة كما وضح "مل" وكان لهذه العلاقة بالنسبة له مكانة هامة في فلسفته وأراءه الليبرالية حيث كان موقفه يتجه نحو صناعة الفرد الحر والسلطة لا تتدخل في حرية الافراد إلا عندما تصبح هذه الحرية تشكل ضرر على الأخرين وعلى حد تعبيره تنتهي حرية الفرد عندما تبدأ حرية الاخرين حيث رأى في "كتابه أسس الليبيرالية السياسية" أن "الغاية الوحيدة التي تسوغ للناس أفرادا أو جماعات، التدخل في حرية الفعل لأي عضو في المجتمع هي حماية أنفسهم منه، ومعنى ذلك أن الغرض الوحيد الذي تستخدم فيه السلطة بطريقة مشروعة ضد الفرد هو منعه من الإضرار بالأخرين أو إيذاء غيره"[2].

وبهذا كان غرض "مل" التعرف على الحدود التي يمكن للمجتمع الوقوف عندها حتى لا تتضرر حرية الفرد ورأى أن الفرد حرا في افعاله ولابد البحث في سبل تحقيق حريته من الاستبداد المعاش سواء كان هذا الاستبداد سياسي او اجتماعي اي من وجهة نظره الفرد هو العامل الذي يحفز للبحث في الحرية، من الاستبداد الذي يشكل قمع للحريات فهو لا يرفض القانون الذي يحمي الاشخاص من الاذى او إلحاق الضرر بأنفسهم وبالغير وإنما هو يحارب الاستبداد الذي لا يجعل الفرد عنصرا فعال في المجتمع.

ولقد حدد مل انواع الاستبداد، فمنه الاجتماعي الذي يكون بواسطة المجتمع والاستبداد السياسي الذي يكون من طرف الحكام وهنا سوف نتطرق الى شرح هذا الاستبداد وكيف

[1]- جون ستيوارت مل، **اسس الليبرالية السياسية**، مصدر سابق، ص 8
[2]- المصدر نفسه، ص ص 8 9

يمارس على الفرد والسبل للحد منه وجعله وسيلة للحماية من الاضرار ومع هذا الطرح لم يرفض "مل" مكانة كل من المجتمع والسياسة في تشكيل شخصية الفرد بواسطة تسخير الفرص للنجاح في تحقيق الذات فالمجتمع يساهم في ذلك والانظمة السياسية التي تتوافق مع مصالح الفرد هي الاخرة تساهم في نمو وتطور الفرد وبناء شخصيته ومنه فقد كان "مل" "واعيا في نظرته إلى المجتمع، بأن الوسط الاجتماعي مهم في تشكيل الفرد"[1].

فالمجتمع يشكل مجموعة من الآراء والتي هي "الرأي العام" ـ حسب مل ـ تساهم في حفظ حريات المواطنين وكما تطرق في هذا الموضوع هو أنه حدد لسلطة المجتمع ممارستها على الفرد والتي لا يحق له انتهاكها باسم الحرية وعدم مراعاة الأخرين في تصرفاته وأيضا جعل حرية الفرد لاتصل لدرجة الحماقة بل اعطى الحرية للفرد من أجل بناء شخصيته وتكوين ذاته بسبب اختلاف الأفراد فيما بينهم.

فهو يعتبر الفرد القادر على بناء وتحقيق الاهداف قد يتأثر به المجتمع ويعتبر عضو فعال وسط المجتمع لأنه ساهم في بناء مجتمعه وحقق مصالح له لأن الفرد والمجتمع بينهما علاقة تأثر وتأثير، وعندما يكون هناك شخص ما يعتقد رأي معين والاخرين يخالفونه فلا يحق لهم ان ينبذوه أو يستهجنوه ولكن يجب تقبل الاختلاف معه ولا يتدخلوا في ممارساته وأراءه بشرط ألا تكون هذه الممارسات أو الحريات تؤذي الاخرين وتمس بحرياتهم وتلحق الضرر بهم ولا يحق للفرد المماس بالصالح العام باسم الحرية الفردية لأن هذا ما يفرضه المجتمع تجاه الفرد ويرى "جون ستيوارت مل" في كتابه "أسس الليبيرالية السياسية" في هذا الصدد "أما تصرفات الفرد التي تضر بمصالح الأخرين، فهي تحتاج إلى معاملة وإلحاق الأذى بهم بضياع شيء مما يملكون أو إتلافه لا يبرره أي حق من حقوقه"[2].

كما اعطى "مل" للمجتمع الحق في التدخل في حرية الفرد عندما تمس بالرأي العام وتأثر سلبا على الاخرين في المجتمع وأيضا أعطى للفرد حقوق وحريات يمارسها وسط مجتمعه وهذه الحريات يمارسها كي يحقق نجاحات ويشعر بالراحة وأنه غير مضبوط بأي

[1]- غنار سكيربك، نلز غيلجي، **تاريخ الفكر الغربي من اليونان القديمة الى القرن العشرين**، تر: حيدر حاج إسماعيل، (ط1؛ بيروت: المنظمة العربية للترجمة،2012)، ص 564

[2]- جون ستيوارت مل، **أسس الليبرالية السياسية**، مصدر سابق، ص 211

ضوابط تحكم على تصرفاته وتستهجنها ويقول في هذا المقام أن "النصيحة والتوجيه والاقناع والاجتناب من قبل الاخرين إن اعتقدوا ان ذلك ضروري لأجل مصلحتهم، هي الإجراءات الوحيدة التي يستطيع المجتمع أن يعبر من خلالها عن كرهه المبرر أو رفضه"[1].

ويمكن بيان وعرض الحدود التي يتوقف عندها المجتمع في عرقلة الفرد في بناء شخصيته وهنا تتضح علاقة الفرد بسلطة المجتمع لأن هناك علاقة تأثير متبادلة بين الفرد والمجتمع لأن الفرد جزء من المجتمع ويحترم الرأي العام ولا يحق له ممارسة أرائه على حساب الأخرين ويمكن عرضها كالتالي حسب وجهة نظر "مل":

لا يسمح للمجتمع فرض أراء لمصلحته هو فقط وإنما يراعي حقوق الفرد وحياته فهو الوحيد القادر على معرفة مصالحه فلا يحق للمجتمع المساس بهذا حيث درس وتطرق وحذر "مل" من هذا النوع من السلطة، والتي تشكل طغيانا على اقليات في المجتمع وهي فكرة **"طغيان الأغلبية"** اذ تعتبر هذه فكرة التي نبه منها "مل" عبارة عن تشكل الاغلبية في المجتمع حول رأي ما ويكون ذلك الرأي من مصالح الاغلبية وتكون فئة من المجتمع لا تناصر ذلك فتعتبر هذه الفئة الاقلية والتي ينبه لها "مل" في كيفية وجود طريقة تضمن لهذه الاقليات حقوقها الاجتماعية والسياسية حيث يرى في هذه الفكرة أنه إذا كان المجتمع يقول برأي معين والاقلية لم تعمل به وكان هذا الرأي خاطئ والمجتمع يفرضه عليهم بقول "مل" هذا أخطر انواع الطغيان وكيف يمكن لنا ضمان حقوق الاقليات هذا ما سنتطرق اليه فيما بعد.

وأيضا يرى "مل" في كتابه "عن الحرية" أن الفرد من حقه التعبير عن افكاره وأراءه وله الحرية في ذلك طالما لا يسيئ استخدام هذه الحريات فلا يحق للمجتمع الذي يشكل سلطة على الفرد التدخل في هذا لأن هذا يعرقل مصالح الافراد وحياتهم وأيضا يمكنهم ممارسة أي شيء يريدونه ويحققون نجاحات تسمح لهم بالتطور ونرى هنا أن "مل" يمجد الحرية الفردية ويحاول قدر المستطاع كيفية تحقيق حريات الافراد بدون المساس بالأخرين والإساءة لهم.

[1]- جون ستيوارت مل، **عن الحرية**، تر: هيثم كامل الزبيدي، (ط1؛ عمان الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2007) ص 113

ويعطي "مل" العديد من الحريات للأفراد التي يمكنهم ممارستها في حياتهم كحرية الفكر والعمل والانتخاب اي جميع مجالات الحياة يحق للفرد التمتع بها في نظر هذا يحقق كرامة الانسان، ومن هذا الاستبداد والتسلط الاجتماعي والسياسي على الفرد جاءت الحاجة للبحث في كيفية الخروج من هذا النوع من الاستبداد والطغيان فهو بهذا يحاول قدر المستطاع حماية مصالح الافراد وتوجيههم نحو ما هو أفضل بالنسبة لهم فمجد لدرجة كبيرة الحرية الفردية حيث وضح هذا بقوله "إن الانسان كلما أمعن في تنمية فرديته ،كلما ازداد قدرة عند نفسه وأصبح بالتالي أقدر على أن يكون ذا قيمة للأخرين"[1].

وضح "مل" علاقة السلطة السياسية بالليبيرالية من خلال إعطاء الفرد الحرية الكاملة في تحقيق النمو الفردي في المجال السياسي والبحث عن طريقة تضمن حقوق هذه الحريات السياسية فجعل الفرد المحور الأساسي التي تدور عليه الحياة من كل جوانبها، إذ هو العنصر الفعال في المجتمع والدولة، حيث كان الحاكم قديما يحصل على السلطة عن طريق الوراثة وله الحق في كل ما يخص شؤون رعاياه، فكانت فكرة "التفويض الالهي" هي المسيطرة قديما.

وبحلول العصر الحديث اصبحت الحاجة لوضع حد لهذا الوضع والبحث عن نظام سياسي يحقق حريات المواطنين كان هذا مطلب الشعوب وهذا ما أراد "جون ستيوارت مل" تناوله من خلال نظريته الليبرالية في تحقيق الحرية السياسية حيث كانت الغاية من تقييد الحاكم هو تحقيق الحرية وجعل الحاكم الذي يودونه مندوب من قبل الشعب وهذا التقييد يكون بطريقتين الأولى "الحصول على اعتراف ببعض التحصينات وهي التي تسمى بالحقوق السياسية أو الحريات السياسية، والتي إذا انتهكها الحاكم كان بذلك خارجا عن واجباته ويجوز لذلك مقاومته مقاومة خاصة أو التمرد تمردا عاما عليه"[2].

بمعنى أن من واجب الدولة أو الحاكم إعطاء للمواطنين الحقوق السياسية مما يحقق لهم المشاركة في الحكم وإبداء الرأي، أما الطريقة فهي" وهي بصفة عامة وسيلة لو تظهر

[1]- عبد الرضا حسين الطعان، **مدخل إلى الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر**، ج1، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص126

[2]- جون ستيوارت مل، **أسس الليبرالية السياسية**، مصدر سابق، ص 118

إلا في عصور متأخرة إنما تعني إقامة الضوابط الدستورية، التي يصبح فيها رضا الناس أو هيئة ممثلة لهم شرطا لازما لإقرار الأعمال الهامة التي تقوم بها السلطة الحاكمة"[1].

أي ان يصبح هنا رضا المواطنين على ما تقوم به الدولة أو السلطة الحاكمة شرط ضروري في الدستور من وجهة نظر "مل "، وأيضا يمكن القول أن الليبرالية في علاقتها بسلطة الدولة حاولت ضمان الحرية السياسية للأفراد وبهذا يصبح للأفراد الحق في اختيار حكومتهم التي يكون الشعب مختارها ونذكر من بين الحقوق السياسية التي جعلها "مل" أساس للدولة الليبرالية كحرية الفكر وتوفير جو يناسب الفرد للعيش ولبناء شخصيته والحق في التعليم والتصويت والعمل ...الخ.

فالدولة تضمن جميع هذه الحريات للمواطنين كي تحقق لهم مصلحة عامة ومنه "حاول مل ربط الليبرالية السياسية بالقانون من أجل أن يكون القانون هو الضامن للحريات في المجتمع مع التأكيد على عدم الوصول إلى حالة الفوضى أو عكس ذلك التفريط بالحريات مما يؤدي إلى الوصول للديكتاتورية"[2].

وبهذا جعل "مل" القانون هو السبيل لضمان الحريات للمواطنين لأن المجتمع بدون قانون يسير هذه الحريات قد يؤدي به إلى حالة من الفوضى ومن ثمة لا تصبح دولة ليبيرالية وإنما ساحة حرب القوي يفرض سلطته على الضعيف فبين "مل" مدى تتدخل سلطة المجتمع وسلطة الدولة في حريات ووضع حدود بين سلطة المجتمع والفرد وسلطة والحكومة والفرد أيضا فجعل تدخلهما في حالات الضرر فقط ووضع القانون هو المسير والمنظم لحريات المواطنين فوضح متى تكون حرية الافراد ومتى تنتهي، ومدى تدخل السلطة في هذه الحريات لكي لا تتحول حرية الافراد عبارة عن فوضى تسود المجتمع ومنه "لكي يحمي الفرد من سلطة الحكومة والمجتمع، قرر "مل" أنه لا يحق التدخل في حياة الفرد إلا لحماية

[1]- جون ستيوارت مل، **أسس الليبرالية السياسية**، مصدر سابق، ص 118

[2]- حمزة سليمان عبدالكريم، **النظرية الليبيرالية السياسية في الفكر السياسي الغربي** مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العام الرابع، العدد 17، 2018، ص 108

النفس والدفاع عنها، وأن السلطة القانونية لا هدف لها حين تحد من حرية الفرد إلا لحماية الأخرين منه"[1].

ومن خلال هذا يستوجب علينا القول بأن السلطة عند "جون ستيوارت مل" تشكل الحيز الحارس والحامي لحريات الأفراد والمتمثلة في سلطة المجتمع أو سلطة الدولة، فدورها محدود جدا في نظره باعتبار الفرد الوحيد القادر على تحقيق مصالحه بشكل أفضل من تدخل السلطات في تلك المصالح.

[1] - مهدي محفوظ **اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث**، (ط1؛ لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1990)، ص 214

المبحث الثاني: مقومات الليبرالية السياسية عند "جون استورت مل":

إن المقومات التي تقوم عليها الليبرالية السياسية عند "مل" هي ثلاثة الحرية والمنفعة والمساواة ويمكننا إيضاح هذه المقومات كالاتي:

1- الحرية: تعد الحرية من بين أهم المقومات التي تستند عليها الليبرالية، إذ اسمها مشتق منها، وعلى ضوء هذا تبنى الفيلسوف "جون ستيوارت مل" الحرية التي تعد أهم ما ألف، إذ يعتبر مؤلفه الضخم "عن الحرية".

ومن أهم مؤلفاته والذي تناول فيه مجمل الأفكار حول الحرية باعتبارها الأساس الأول الذي تنطلق منه الليبرالية في تطبيق أراءها ومن هذا اتخذ "مل" الحرية كأساس حارب من أجله لتحقيق استقلالية الفرد وتكوين ذاته، وبدأ "مل" في بداية كتابه "عن الحرية" بالحديث عن حرية الفكر والمناقشة.

ولقد رأى أن الفكر هو الأساس الذي يستطيع به الفرد أن يقاوم حكم وتعسف الحكومات، وذهب "توفيق الطويل" معبرا عما جاء به "مل" قائلا "فيصرح فيلسوفنا بأنه يأمل أن يرى الناس في عصره يسلمون بحرية الصحافة ضمانا ضروريا، لحماية الشعب من ظلم الحكومات وفسادها، حتى لا يجد ضرورة لتأييدها وتوكيد قيمتها، إذ ليس من حق هيئة تشريعية أو تنفيذية أن تفرض على الناس اعتناق رأي لا يرتضونه ...والحكومات الدستورية تنفذ إرادة الشعب ولا تقاوم رغباته"[1].

أي ان "مل" صرح بأن دور الصحافة في إبداء رأي معين يمكن من حصر وتقليل دور الحكومات في حريات الافراد، وأنه لا يجوز لأي هيئة من الهيئات فرض رأي أو معتقد على الافراد لا يرتضونه والمساس بحرية معتقداتهم، حيث تناول "مل" مجال الفكر والمناقشة في الحرية من أجل إعطاء الفرد حرية التفكير وإبداء الرأي التي لا حدود لها فإنه يرى أنها أساس لبناء مجتمع وحكومة تحقق لهم العديد من المصالح، لهذا الغرض أعطى الفكر حرية لا حدود لها لأنها تعطي الفرد ميزة في التشكيك وتصحيح الآراء وهي الوسيلة

[1]- توفيق الطويل، **جون ستيوارت مل**، (د ط؛ مصر: دار المعارف، د-س)، ص 75

التي يمكن به تصحيح الاخطاء إذ يضرب مثلا هنا "حتى فيزياء نيوتن، لو لم يكن مسموحا لنا أن نشكك في صحتها، فإن البشرية لن تستطيع الشعور بالثقة التامة بصحتها على النحو الذي نشعر به الأن"[1].

وهنا يقدم لنا "مل" توضيح عن حرية الفكر بأنه قادر على تصحيح أخطاءنا طالما لا تقيده قيود وبفضل هذا الفكر يمكننا وجود السبل للخروج من الاستبداد بأنواعه، حيث وضع حرية الفكر ومناقشة الآراء بمثابة المحرك تعمل به المجتمعات في سياساتها.

تعد الحرية كما قال "مل" مسألة جديرة بالمناقشة ذلك لكونها مهمة في جميع الحقب الزمنية، وأن البشر منذ بداية التاريخ مهتمين بكيفية السيطرة على الحكام الأقوياء "من هنا اعتبر أن الحرية هي صفة فطرية طيبة في ذاتها إلى جانب كونها مؤدية للسعادة ... إلى جانب اعتقاده باختلاف اللذة واعتبر أن اللذة هي مسألة نسبية تختلف بالاختلاف الأفراد، ومن ثم اعتبر حرية البحث والفكر والمناقشة وحرية الحكم الأخلاقي للإنسان الناضج الذي يسيطر على نفسه، خير في ذاتها إلى منفعتها لصاحبها وللمجتمع الذي يسمح بها"[2].

فالحرية السياسية والحرية الفكرية تكون عن طريق المشاركة في كل المسائل العامة المتعلقة بشؤون المسائل السياسية وإصدار القرارات فيها، وهذه الحرية الفكرية في السياسية تكسب الفرد كفاءة لمعالجة القضايا السياسية المتعلقة بالصالح العام وتجعل الفرد عنصرا فعال يستفيد منه المجتمع والدولة.

"أنكر مل بأن الدستور الانجليزي المعدل في أواخر القرن الثامن عشر يضمن الحريات الفردية بشكل كاف، ذلك أن الدستور لا ينص على احتياطات ضرورية ولازمة لصيانة الحريات، فالفارق كبير بين الحاكمين والمحكومين، وحتى أن الحاكمين لا يمثلون الشعب بكامله أغلبيته فقط "[3].

[1]- خالد بن عبد العزيز السيف، **الحرية عند جون ستيوارت مل قراءة في ضوء الإسلام**، مجلة كلية العلوم الإسلامية، العدد 67، 30 أيلول 2021، ص 473

[2] - مهدي محفوظ، **اتجاهات في الفكر السياسي في العصر الحديث**، مرجع سابق، ص 112

[3]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

من هنا يعتبر "مل" أن الأغلبية تشكل خطرا على الأقلية بمعنى أن الأغلبية تشكل رأي عام يشكل تهديد على الأقلية من خلال سلطة هذا الرأي يمكن للأقلية أن تفقد القوة على إبداء رأي مغاير أو المعارضة على هذا الرأي، فالرأي العام يشكل عقبة أمام تطور الفرد ومنحه الفرصة في استقلالية ذاته، فحاول "مل" ضمان حقوق الأقليات وإعطاءهم الحق في تقديم الآراء التي يمارسونها إذ تعتبر ضمن حرياتهم وهذا من خلال إعطاءهم حق المعارضة على الرأي العام والفرص في تطوير الذات وأنه لا تدخل في حرية الفرد إلا إذا فعله يمكن أن يحدث الضرر لمصالح الغير.

2- المنفعة: يعتبر مذهب المنفعة من أهم المذاهب الفلسفية في علم الأخلاق، إذ يعد "جون ستيوارت مل" من بين أنصاره والمدافعين عنه ويكمن تلخيص هذا المذهب في شعار "أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس" الذي أخذ به مل في تبرير نظريته الأخلاقية باعتبار اللذة مؤدية للسعادة وأيضا السلوك الإنساني بقدر ما يحقق خير ومنفعة فهو صحيح وإذا نتج عنه ألم فهو شر ومن هذا كان" مل" أحد مؤسسي هذا المذهب ومناصريه.

ربط "جون ستيوارت مل" هذا المذهب الأخلاقي بنظريته الليبرالية في السياسة وطالب بالأخذ بهذه النظرة في جميع مجالات الحياة السياسة والاقتصاد...إلخ.

حاول "مل" تطوير وجهة نظر **"بنتام"** في هذا المذهب، إذ يرى إن بعض اللذات، وبصفة خاصة اللذات العقلية والروحية، تفوق في ذاتها اللذات الجسمية، بصرف النظر عن اعتبارات كمية أم ظرفية، ومن ثم لا تحتاج السعادة إلى حياة للذة بدون ألم فقط، وإنما تحتاج إلى تحقيق اللذات الأسمى حتى على حساب الألم والتضحية باللذات الأدنى"[1].

أي أن "مل" جعل اللذات العقلية والفكرية في مكانة أرقى من اللذات الحسية ومحاولة الارتقاء إلى اللذات الأسمى وأعطاها قابلية لتحقيق المنفعة الدائمة التي تستمر أفضل من اللذات الجسمية التي تجعل من الإنسان شبيه بالحيوان.

[1]- ليوشتراوس، جوزيف كروبسى، **تاريخ الفلسفة السياسية من جون لوك إلى هيدغر**، تر: محمد سيد أحمد، (ط1؛ القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة 2005)، ج2، ص ص 449 450

وبهذا كانت المنفعة الأسمى عند "مل" عامل أساسي للسياسة وهذا بمعنى "الحكومة مسؤولة أن تربي مواطنيها على أن يتعقبوا اللذات العليا بدلا من اللذات الدنيا"[1].

ويقصد "مل" هنا أن الحكومة من واجبها أن تعطي مواطنيها القدرة والرشد لبلوغ اللذات العليا ويرى أيضا أن الدولة التي تحقق لذات عليا لمواطنيها هي أفضل دولة، فهنا "مل" يجعل معيار صلاح الدولة أو فسادها بمدى تحقيقها للذات العليا فكلما حققت هذا النوع من اللذات كانت هي الأفضل.

3- المساواة الجنسية: لقد تطرق "جون ستيوارت مل" إلى مسألة المساواة بين الجنسين كإحدى أهم المقومات التي تستند إليها الليبرالية السياسية في تحقيق الحرية والمساواة بين الأفراد وبين المرأة والرجل وضمان حقوق للمرأة ومطالبة الحكومة والمجتمع بمنحها كل ما تحتاجه، حيث شكلت هذه النظرة مكانة مرموقة في فلسفة "مل" الليبرالية وتطرق لهذه النظرة المنفتحة لمكانة المرأة في كتابة "استعباد النساء" الذي عالج الوضع الذي تعانيه المرأة في عصرة من عبوديتها وخضوعها للجنس الأخر أي الرجل، فهو يصرح بأن هذه القضية يصعب مناقشتها "فهي قضية تتلخص في إدانة المبدأ الذي ينظم العلاقات الاجتماعية القائمة بين الجنسين، والكشف على أنه مبدأ فاسد من جذوره، لأنه يقوم على أساس تبعية أحد الجنسين "النساء" للجنس الأخر" الرجال"، وهو مبدأ ينبغي هدمه ليحل محله مبدأ المساواة الكاملة التي لا تسمح بوجود ميزة لجانب على جانب أخر"[2].

إن "مل" طالب بوجود مبدأ المساواة بين الجنسين وأن يمنح المرأة نفس المميزات التي تمنح للرجل وتخليص المرأة من قيود تقيد حريتها وخضوعها للرجل وتمنعها من الحرية وفق رأي "مل" هذا يعرقل التطور البشري ووضح "مل" ان منذ فجر التاريخ وجدت المرأة نفسها في حالة عبودية وخضوع للرجل وأنها لا تستطيع الاستقلال عنه، فقدم "مل" من خلال أراءه مشكلة خضوع المرأة للرجل وحاول تخليصها من كل هذه العبودية وهذا باسم الحرية الفردية لأن المرأة فرد ومن حقها التمتع بكل ما يسمح به للجنس الأخر.

---

[1]- ليوشتراوس، جوزيف كروبسى، **تاريخ الفلسفة السياسية من جون لوك إلى هيدغر**، تر: محمد سيد أحمد، (ط1؛ القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة 2005)، ج2، ص 450

[2]- جون ستيوارت مل، **استعباد النساء**، تر: إمام عبد الفتاح إمام، (ط1؛القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998)، ص 11

وباعتبار قضية المرأة قضية يستوجب عليه الدفاع عنها فدافع عنها "مل" في فلسفته الليبرالية التي تسعى لتحقيق التكامل والحريات والحقوق والمساواة بين الأفراد جميعا ومن بين هذه الافراد المرأة، ومنه فالليبرالية السياسية كما جاء بها "مل" تعطي المرأة العديد من الامتيازات والحريات السياسية التي تسمح لها بالتخلص من العبودية وتكون تحت حماية قانون يحمي حقوقها لأن دورها في تلك الفترة كان يقتصر على زوجها وأولادها فقط.

وطالب أيضا مل بحق الملكية للمرأة، إذ يرى في كتابه "استعباد النساء" أن المرأة من حقها أن يكون لها ملك يبرزها ككيان مستقل بذاته ، لأنها كانت مضطهدة في تلك الفترة فطالب الوضع السياسي الذي يقصي حقوق المرأة أن يعطيها العديد من الضمانات التي تسمح لها بالحرية ومن بين هذه الحقوق التي منحها "مل" للمرأة هي: الحق في الاقتراع والتصويت والمشاركة في الانتخابات والترشيح أيضا "كذلك حق المساهمة في اختيار من ستؤول إليهم أية مهمة عامة، وإذا كنا نعطي المرأة الحق في اختيار الزوج، ألا ينبغي بالأحرى أن نعطيها الحق في اختيار من سيتولون حكمها وادارة دفة الأمور في البلاد"[1].

من خلال ما سبق، يتضح لنا أن "مل" أعطى الحق للمرأة أن تختار من يتولى شؤونها في البلاد وأنها أيضا عضو من المجتمع يتمتع بكامل ما يملكه المجتمع، فهذه الحقوق السياسية التي تعطى للمرأة تساعدها على الانفتاح والتطور والتقدم إلى الامام، ومن هذا الرأي منح "مل" جميع الحقوق التي تسمح للمرأة بالتحرر من المبدأ الذي يقتصر في مهمة المرأة البيولوجية فقط وأن عليها مهمة البيت فقط إلى حقوق سياسية تساعدها في المشاركة السياسية ولا يحق للمجتمع رفض هذه الحقوق.

وفي مجال العمل فيرى "مل" في كتابه "استعباد النساء" أنه من حق المرأة المشاركة في العمل وأن تتولى وظائف عامة مثلها مثل الرجل وهذا التولي يعود عليها بالحرية والاستقرار في المجال العملي، وهنا نقول أن "مل" عندما دخل كعضو في البرلمان اقترح مد حق التصويت للمرأة وهذا يبين لنا أن هذا الفيلسوف كان ملهم بقضية الحرية الفردية والمساواة بين الجنسين وإعطاء الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي حرمت منها

[1]- جون ستيوارت مل، **استعباد النساء**، المصدر السابق، ص 24

المرأة من قبل، باعتبارها كيان مستقل يستطيع تحقيق التطور والتقدم البشري، ومسألة المساواة بين المرأة والرجل هي مبدأ تترتب عليه العدالة والتي هي مسألة لا تتحقق إلا إذا منح كل جنس كامل حقوقه وقدراته على التمتع بالحريات الفردية.

ومن هذا يمكن القول أن "جون ستيوارت مل" من خلال كتابه "استعباد النساء" عالج أهم قضية يعاني منها المجتمع في عصره ووفق رؤيته الليبرالية الداعية للحرية ونبذ كل أشكال الظلم والاستبداد حاول طرح كل المعاناة التي عانتها المرأة منذ نعومة أظفارها إلى الكبر وكانت المعاناة هذه اجتماعية وسياسية وكلها فرضت على المرأة وذهب "مل" الى اقتراح الحلول التي تعطي المرأة العديد من الضمانات ووفق ليبرالية وخاصة السياسية والاجتماعية اعطى المرأة الحق في التصويت والمشاركة في البرلمان والترشح للانتخابات والعمل وغيرها من الحقوق كضمان لحريتها وجعل القانون هو الذي يكفل هذه الحقوق للوصول إلى المساواة بين الجنسين وهذا مبتغى "مل" لتحقيق أعلى درجات العدالة وأنه لا مبرر لوجود أي عائق يعيق مساواة المرأة مع الرجل في مجال العمل أو الترشح أو الحرية الفكرية بمنطلق أن العديد من النساء لديهن كفاءات تسمح لهم في مساهمتهم في التقدم البشري.

المبحث الثالث: موقف جون ستيوارت مل من الديمقراطية:

عرف لنا "جون ستيوارت مل" في كتابه "الحكومات البرلمانية" الحكم الأمثل الذي يتوافق مع مصالح الشعب وإرادتهم ويسعى من خلاله إلى ضمان حقوق الأقلية التي كانت مستهجنة في أزمنة قديمة حتى عصره، ومن خلال نظرته الليبرالية للفرد، فكر في حل يكون مناسب لضمان حرية الفرد وتمتعه بكل حقوقه السياسية ويسمح له بأن يمارس حياته بشكل طبيعي وحقه كإنسان.

يعتبر نظام الديمقراطية إحدى الأنظمة السياسية المطبقة في القديم وحتى عصرنا هذا فعرفت هذه الديمقراطية عدة أشكال وبطبيعة الحال أي نظام أو فكرة يعرف منذ ظهوره تطورات تطرأ عليه، والديمقراطية أيضا عرفت العديد من الأشكال التي تمارس بها السلطة، ففي اليونان "لم يكن المقصد بالمعنى السياسي الحرفي حكم الشعب أي كل الناس الذين يؤلفون مجتمعا ما، بل المواطنين الملاك على وجه الدقة"[1].

وهذا يعني أن الديمقراطية في اليونان قديما كانت تمارس من طرف المواطنين الذين يملكون نفوذ لا الناس جميعا ويتخذ القرار بواسطة هؤلاء الملاك في الساحات العمومية، أي أن الديمقراطية اليونانية نفت العبيد والمرأة والناس عامة من ممارسة الديمقراطية، وممارسة حقهم السياسي.

اتخذ "جون ستيوارت مل" نوع أخر من الديمقراطية التي لا تنتهك فيها حقوق هؤلاء الاقلية من الشعب و"رأى مل أن نظام الحكم النيابي هو أحسن الأنظمة لتنمية مصالح الشعب والدفع بها إلى الأمام"[2].

يقصد "مل" في كتابه "الحكومات البرلمانية" بالحكم النيابي أنه أفضل نظام حكم ديمقراطي وشكل أخر من أشكال الديمقراطية، أي أن النظام الذي ينبغي أن تسير وفقه الدولة هو النظام النيابي بمعنى تتشكل فيه مجموعة من النواب يحكمون باسم الشعب ولصالح

[1] - ياسر قنصوه، **الليبرالية**، مرجع سابق، ص 58

[2] - جون ستيوارت مل **الحكومات البرلمانية** ، تر: إميل الغوري، (ط1؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2017)، ص 25

الشعب ويمثلون رأي الشعب ويتكون هذا النظام من مجلس النواب الذين ينوبون عن أراء الشعب في الدولة ومن خلال هؤلاء النواب يمكن ممارسة دور الشعب في تسيير القوانين في الدولة، أي أن "مل" اقترح فكرة التمثيل باسم الشعب أي هؤلاء النواب يمثلون الرأي الذي يريده الشعب والتكلم باسمه في إصدار القوانين.

نظام الحكم النيابي هو أفضل نظام فضله "مل" حيث رأى في كتابه "الحكومات البرلمانية" أنه النظام الذي يحقق مصالح الشعب من خلال تمثيل الشعب في أرائه عن طريق النواب.

كما جعل هذا الحكم النيابي وفق انتخابات أي الشعب ينتخب من يمثله ومن يحكم باسمه، وجعل لهذا الانتخاب طريقة فريدة من نوعها، أي أننا لم نرى هذه الطريقة التي اقترحها "مل" من قبل فجعل الانتخاب طريقة لضمان حقوق الأقلية ومن بين الشروط التي وضعها لنجاح العملية الانتخابية:

"اختيار الحاكمين لا يترك للجماهير الجاهلة، الجاهل غير قادر على التمييز باختيار الحكام"[1]، أي أن "مل" جعل الأفراد المتعلمين هم من يحق لهم التصويت في الانتخابات والجاهلين حسب رأيه لا يفرقون بين الحاكم الصالح والحاكم الفاسد ومن هذا أراد "مل" أن تكون الانتخابات بيد الهيئة المتعلمة والمثقفة في المجتمع، أما الطبقة الجاهلة فلا يمكنها التصويت لأنها تؤدي بنظام الحكم لكثرة الآراء فقط، بمعني الحصول على عدد كبير للأصوات دون فائدة، وغرض "مل" ليس العدد في الأصوات الذي سيؤدي حتما إلى أغلبية رأيها فاسد وغير محكم بل يتمثل غرضه في تأسيس نظام حكم صالح مشكل من أفراد متعلمين يفهمون بالقانون يمكنهم تسيير قوانين البلاد، فيرفض الجاهلين في الانتخابات لعدم كفاءتهم وخبرتهم في التمييز بين الحكام، ويقر في هذا المقام على أنه "لا يصح أن تتساوى أصوات الناخبين المتعلمين"[2].

[1]- مهدي محفوظ، **اتجاهات في الفكر السياسي الحديث**، مرجع سابق، ص215

[2] - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ويظهر لنا من خلال هذا القول، أن أصوات المتعلمين تكون غير متساوية ويمكن للمتعلم الحق في صوتين لأنه يمتلك خبرة في أمور القانون وأهمية صوته راجعة لخبرته وقدرته على التفريق بين الحكام ورأيه مهم في بناء الدولة.

وعبر "مهدي محفوظ" في كتابه "اتجاهات الفكر السياسي الحديث" عن رأي "مل" بقوله "أفراد الهيئة الناخبة يجب أن يكونوا على قدر معين من التعليم يؤهلهم لأن يكون واختيارهم فعالا ومنتجا"[1]، وبهذا أراد "مل" أن تكون الهيئة التي ينتخبها الشعب أو النواب الذين يختارهم الشعب يجب أن يكونوا متعلمين لكي يستطيعوا الدفاع عن مصالح الشعب وخدمتهم بطريقة عقلية فحسب "مل" لا يمكن اختيار نائب لا يفقه بالقانون وليس متمكن بقدر يسمح له مناقشة وتحليل بعض الأمور التي تتطلب التدقيق والتمعن في القانون.

وكانت شروط "مل" من أجل تسهيل العملية الانتخابية واختيارها بكفاءة جيدة كي تسير وفق مبادئ صحيحة وتصطدم بفكرة " طغيان الأغلبية " التي أشرنا إليها سابقا وقد حذر منها "مل" واقترح نظام الحكم النيابي كتخفيف من هذا الطغيان التي تشكله الأغلبية ولمحاربتها أيضا عارض مشاركة الأشخاص الجاهلين في الانتخابات لكيلا يكونوا عدد أصوات فقط تزيد بهم نسبة اختيار حاكم ما هذا أشرنا إليه قبل قليل وعرضنا رأي "مل" فيها.

كما "عارض الاقتراع السري وأيد فكرة التمثيل النسبي حتى لا تخرج الأقليات السياسية والمرأة من المعادلة"[2]، أي انه عارض الاقتراع السري في الانتخابات كما نمارسه نحن اليوم وأيد الاقتراع العلني أمام الناس وحجته في ذلك حتى لا يقع تزوير للانتخابات ويصبح الكل يعرف من يختار والكل يعرف من يمثلهم علنا وهذا من منطلق الحرية التي نادى بها "مل" الحرية في الاختيار وكي لا يتم عملية تزوير تعود على بعض المستفيدين منها بالفائدة وتكبح حقوق الشعب ولكيلا تصبح الأمور والقوانين التي تمارسها الحكومة بكل سرية.

[1]- مهدي محفوظ، **اتجاهات في الفكر السياسي الحديث**، (مرجع سابق)، ص ص 215 216
[2]- جون ستيوارت مل، **الحكومات البرلمانية**، مصدر سابق، ص 13

أعطى الحق للمرأة في الانتخابات والأقليات تضمن حقوقها من خلال وضع كل هذه الشروط للانتخاب، ويؤيد "مل" لحد كبير نظام الحكومة النيابية أو الديمقراطية النيابية لأنه يرى فيها طريقة عملية في تسهيل وصول أراء ومطالب الشعوب للحكومة من خلال النواب الذين يمثلون رأي الشعب.

الفصل الثالث: امتدادات الليبرالية في الفلسفة الغربية المعاصرة "جون رولز نموذجا"

المبحث الأول: مذهب المنفعة وفكرة العدالة عند جون رولز

المبحث الثاني: مبادئ العدالة حسب جون رولز

تمهيد:

إن نظرية العدالة عند جون "رولز" من النظريات التي ساهمت في تطوير الليبرالية السياسية في القرن العشرين حيث جاءت تنفي كل ما سبقها لكي تصنع بديلا اجتماعيا ترتقي به العدالة إلى أعلى مراتبها، إذ حاول جون "رولز" من خلال نظريته في العدالة وضع مبادئ تتلاءم مع جميع المواطنين وكان هذين المبدأين (مبدأ المساواة ومبدأ التفاوت) حيث من خلالهما يصنع لنا رولز أعظم نظرية في الفلسفة السياسية إذ ارتقت الليبرالية معه وعرفت انتعاشا جديدا وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا الفصل.

المبحث الاول: مذهب المنفعة وفكرة العدالة عند "جون رولز":

1- مذهب المنفعة عند رولز:

عرفت الليبرالية مع القرن التاسع عشر 19 م ازدهار واسع في الاتجاه السياسي والاقتصادي والاجتماعي وحاولت تطوير بنية السياسة القائمة على إعطاء الشعب الحق في اختيار الحاكمين، وعرفت تغييرا كبيرا خاصة مع الفيلسوف الإنجليزي "جون ستيوارت مل" من خلال مذهبه النفعي القائم "على أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس"

هذا ما جعل الفيلسوف الأمريكي "جون رولز(1921-2002)(John Rawls)" يقدم من خلال بناء "نظرية العدالة" نقدا لهذا المذهب الذي كان في فترة انتشاره و تطوره مسيطرا على الفكر الليبرالي من الناحية السياسية والاخلاقية ، فمذهب المنفعة قائم على مدى تحقيق "أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس"، أي أن بقدر ما تتحقق أكبر قدر من السعادة بقدر ما تصبح المجتمعات في حالة الاستفادة من المنافع أي قدر كبير من المنافع عدد كبير من الناس.

كل هذا ما دفع "جون رولز" إلى الوقوف ضد هذا المذهب لأنه كثيرا ما ينتج حالات من الظلم وسط المجتمع ويزول التعاون بين الأفراد والتماسك الاجتماعي المتين والقوي الذي رأى فيه "جون رولز" أساس لكل مجتمع ليبرالي وعليه أسس لبناء مشروعه من هذه الانطلاقة النقدية إذ يقول: "أردت التوصل إلى تصور في العدالة يقدم بديلا نظاميا معقولا عن المذهب النفعي، الذي ساد بشكل أو بأخر لفترة طويلة في التقليد الأنجلو- ساكسوني من التفكير السياسي"[1].

من خلال قول "جون رولز" يبين فيه أنه يطرح بديلا للمذهب النفعي الذي أخذ به لفترة طويلة من الزمن ألا وهو تصوره للعدالة الاجتماعية التي تضمن الحقوق والحريات للمواطنين في المجتمع.

[1]- جون رولز، **نظرية في العدالة**، تر: ليلى الطويل (د ط؛ دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2011)، ص 12

إن إقرار "جون رولز" ببديل للمذهب النفعي يعتبر مشروع من خلاله تزرع قيم العدالة كأساس يحدد حياة الأفراد وسط المجتمعات للتمتع بالحريات وبحياة يسود فيها العدل والاستقرار.

عند الأخذ بمذهب المنفعة كأساس للأخلاق والسياسة، اي الرغبة في تحقيق أكبر قدر من السعادة وهذا لأكبر عدد من الناس أي سعادة الاكثرية على حساب الأقلية، سوف يطرح عدم توازن داخل المجتمع مما يولد فوضى واللامساواة، وهنا يكون الكل يسعى لتحقيق السعادة باسم المنفعة على حساب الأقلية، أي من خلال هذا يختل العدل وتفقد الاقليات حقوقها مما يشعرها بالظلم الذي لحق بها مما يؤذي بها للقيام بالتمرد للحصول على حقوقها وهذا يفقد المجتمع الاستقرار وينتج عنه فوضى.

يحاول "جون رولز" ضمان حقوق الأقلية من خلال ما قدمه ويقول هنا "فكل شخص يمتلك حرمة غير قابلة للانتهاك بالاستناد إلى العدالة بحيث لا يمكن تجاهلها أو تجاوزها لمصلحة رفاهية المجتمع"[1].

حسب "رولز" ان للأفراد حرمة لا يمكن لأحد انتهاكها مهما كانت، لأن الكل لهم حقوق متساوية تمنحها لهم العدالة ولا يمكن تغليب الاكثرية على الاقلية لأن هذا التغليب ينتج الكثير من حالات الطبقية والعنصرية في مجتمع واحد، لأن الاكثرية سوف تعيش الرفاهية والاقلية تصبح من الطبقة المتدنية وعليه تحدث الطبقية وتتفشى العنصرية لهذا لا يمكن جعل الاقلية تشكل طبقة محرومة تطبق عليها مصالح الاكثرية ومنه "جون رولز" "يؤكد عدم وجود أي كيان اجتماعي يسمو على أفراده، ولا يحق بالتالي لأحد انتهاك أولوية الفرد، بصفته ذاتا تمثل غاية في ذاتها لا وسيلة من الوسائل، باسم المجتمع ومصالحه العليا، فالمجتمع ليس إلا تعبيرا عن كثرة الأشخاص فيه، لكنها ليست كثرة عددية كما ترى النفعية ، وإنما كثرة تنوع وتمايز واختلاف"[2].

[1]- جون رولز، **نظرية في العدالة**، المرجع السابق، ص 30

[2]- محمد عثمان محمود، **العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي المعاصر بحث في نموذج رولز**، (ط1؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2014)، ص129

ومعنى هذا القول أن لا يمكن للمجتمع الدوس على الافراد باسم المصالح العامة، وأيضا أن مذهب المنفعة جعل من الفرد وسيلة لتحقيق المصالح والمنافع لا بوصفه غاية في ذاته يسمو لتحقيق حقوقه وأن المجتمع في هذا المذهب يرى في الافراد عدد من خلاله تتحقق عدد المنافع، إذ يرى "رولز" على خلاف هذا أن المجتمع مزيج من الافراد المختلفة والمتنوعة في ثقافاتها، ووضح أيضا أن "النفعية لا تأخذ بعين الاعتبار الطريقة التي يتم بها توزيع المجموع الاجمالي للاشباعات بين الأفراد"[1].

هنا "رولز" ينبه إلى أن النفعية لا تراعي الطريقة التي تتم من خلالها توزيع الثروات والحقوق على الافراد بقدر ما تسعى للحصول على المنافع وبلوغ السعادة التي تعتبرها السمة العليا للفرد.

ومن خلال هذا النقد الذي قدمه "جون رولز" للنفعية كأساس للعدالة اتضح أنه ينتقد هذا المذهب بسبب ما ينتج عنه من تشتت وللاستقرار وسط المجتمع وتنهك فيه حريات الاقلية، بحث " جون رولز" لتقديم بديلا لهذا المذهب من خلال نظريته في العدالة، الذي يحاول من خلالها إعادة بناء مجتمع تسود فيه الحريات والحقوق للأفراد انطلاقا من نقده لمذهب المنفعة.

2- فكرة العدالة عند رولز:

تعتبر فكرة العدالة عند "جون رولز" جوهر فكره السياسي حيث انشغل طيلة حياته بالعمل في كيفية تحقيق عدالة في مجتمع يقوم على مبادئ واضحة حيث يعتبر

[1]- مراد دياني، **حرية –مساواة- إدماج اجتماعي نظرية العدالة في النموذج الليبرالي المستدام،** (ط1؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 89

"العدالة هي الفضيلة الأولى للمؤسسات الاجتماعية، كما هي الحقيقة للأنظمة الفكرية، كذلك بالنسبة إلى القوانين والمؤسسات مهما كانت كفؤة وجيدة التشكيل لابد من إصلاحها أو إبطالها إذا كانت غير عادلة"[1].

أي أن "رولز" هنا يقصد بالعدالة أنها الأساس الحقيقي الذي يبنى عليه المجتمعات وهي المعيار الذي يحدد صلاح المجتمع أم فساده، فإذا كان مجتمع مزدهر وصالح إذا كان غير عادل فيمكن إبطاله، أي بالنسبة له العدالة أساس كل المؤسسات الاجتماعية.

"يصف رولز الموضوع الرئيسي الذي تتطرق إليه نظريته بأنه التركيبة الأساسية للمجتمع وتشمل ... دستوره السياسي وتركيباته الاقتصادية وتنظيماته الاجتماعية "[2].

ويقصد هنا "رولز" أن الدستور والتنظيم الاجتماعي في مجتمع ما يتشكلان التركيبة الاساسية لهذا المجتمع وهو يحاول من خلال هذه التركيبة الأساسية رسم نظام عادل تسود فيه الحريات والحقوق.

يؤكد رولز أيضا على فكرة مهمة في المجتمع الذي لا يمكن أن يكون مجتمع جيد بدونها، هي فكرة التعاون إذ أن " من الأفكار الأولية التي تضمنتها نظرية رولز أن المجتمع عبارة عن منظومة للإنصاف في التعاون الاجتماعي بين أشخاص يصبحون أحرارا ومتساويين بمرور الزمن وتعاقب الأجيال "[3].

بمعنى أنه يرى في التعاون الحاصل بين الأفراد في المجتمع هو الأساس الذي تبنى وفقه العدالة وبه تتمكن من وضع مبادئ للعدالة الاجتماعية فالعدالة تتأسس وفق مبدأ التعاون الاجتماعي، فمن خلاله يكون الأشخاص في المجتمع يسود بينهم العدل الذي ترتقي به المجتمعات ويتحقق به نظام اجتماعي عادل ومنصف.

---

[1]- جون رولز، **نظرية في العدالة**، مرجع سابق، ص ص 29 30

[2]- ديفيد جونستون، **مختصر تاريخ العدالة**، تر: مصطفى ناصر، (د ط؛ الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2012)، ص 241

[3]- المرجع نفسه، ص 247

ومن هذا التعاون الاجتماعي الذي يحقق العدالة بالإنصاف ينتج لنا مجتمع حسن التنظيم يقصد به "رولز" المجتمع الذي تسود فيه قيم العدل والمساواة بين أفراده، هذه النظرة بالنسبة للشخص تمكنه بالشعور ذاته وسط الاخرين فتنزع منه ثوب الانانية التي كان يمشي وفقها وكانت مغروسة فيه وأيضا يرى "رولز" في هذا المجتمع أن الأفراد يكون لديهم حس بالعدالة ويعرفون كيف يطبقوا مبادئها والطريقة التي تقسم بها الحصص من الثروات وفق العدالة.

يمكن اعتبار العدالة عند "جون رولز" هي الأساس الذي يسير وفقه المجتمع في نظامه حتى يتمكن من تحقيق مجتمع تسود فيه العدالة الكاملة بين الأفراد وهذا عن طريق التعاون بينهم ومعرفتهم المعنى الحقيقي للعدالة وهذا يأخذنا إلى فكرتين رئيسيتين يميزان فكرة العدالة عند "رولز" والذي يرى فيهم أنهم الانطلاقة الأولى التي تنطلق منها العدالة ألا وهما فكرتي الوضع الأصلي وحجاب الجهالة.

أ- الوضع الأصلي:

تعتبر فكرة الوضع الأصلي هي الفكرة التي يتصورها "جون رولز" لوضع مبادئ للعدالة فيعتبر هذا الوضع هو وضع افتراضي يتصوره من أجل تحقيق ما يسعى إليه وهنا يقول فيه "في العدالة إنصافا يقابل الوضع الاصلي للمساواة دولة الطبيعة نظرية العقد الاجتماعي التقليدية، وكظرف بدائي من الثقافة ويجب فهمه على أنه وضع افتراضي صرف، له هذه المواصفات حتى يقودنا إلى تصور معين للعدالة"[1].

يقصد "رولز" بالوضع الأصلي أنه له نفس المكانة لنظرية العقد الاجتماعي إلا أنه يأخذ بالوضع الأصلي من أجل سن مبادئ للعدالة ويؤكد على انه وضع افتراضي يكون فيه الأشخاص المتفاوضين فيه في نفس المنزلة التي تبرم فيها نظرية العقد الاجتماعي وهي نظرية في ذلك الوقت كانت تتعاقد من الانعتاق باسم الحرية والوضع الأصلي من أجل وضع شروط ومبادئ للعدالة.

[1]- جون رولز، **نظرية في العدالة**، مرجع سابق، ص 39

"من إحدى خصائص العدالة إنصافاً أن نفكر بالأطراف في الوضع المبدئي على أنهم عقلانيون ولا توجد مصالح متبادلة بينهم .وهذا لا يعني أن الأطراف أنويون، أي أنهم أفراد لديهم أنواع معينة من المصالح مثل الثروة والامتياز والسيطرة"[1].

يريد "رولز" أن يكونوا أطراف التفاوض في الوضع الأصلي عقلانيون وهذا يسمح لهم أن يضعوا تصورات وافكار جيدة يختارون وفقها المبادئ المؤسسة للعدالة وأن يكونوا مجردين من كل مصالح ومنافع ذاتية وهذا يسمح لهم بتصور مبادئ للعدالة صالحة وعادلة للجميع.

ب- حجاب الجهالة:

يقصد "رولز" بهذه الفكرة أن في الوضع الأصلي يقوم الأطراف بالتفاوض حول المبادئ التي من خلالها تتحقق العدالة فهذا التفاوض بين الأطراف يكون خلف ستار الجهل ماذا يعني "رولز" بهذا الستار الذي يكون أثناء عملية التفاوض؟

"لقد افتُرض إذن أن الأطراف لا يعرفون أنواعاً معينة من حقائق معينة، في المقام الأول، لا أحد يعرف مكانه في المجتمع، طبقته الاجتماعية أو وضعه الاجتماعي؛ ولا يعرف نصيبه من التوزيع المتعلق بالإمكانات والموجودات الطبيعية، ذكائه وقوته، وما شابه ولا أحد يعرف أيضاً تصوره للخير، خصوصيات خطته العقلانية للحياة"[2].

يذهب "رولز" من خلال وضع حجاب الجهالة إلى جعل المتفاوضين في الوضع الأصلي تحت حجاب الجهل الذي يجهلون فيه كل شيء عن أنفسهم مثل اعمارهم وعائلاتهم ولا وضعهم الاجتماعي ولا الاقتصادي ولا إلى أي طبقة ينتمون فهذا بوصفه يجعلهم يجهلون كل ما يعرفونه عن أنفسهم لكي يتمكنوا من وضع مبادئ للعدالة متساوية ومنصفة تكون من حق كل الطبقات وكل المواطنين، لأنهم برأي "رولز" إذا تمكنوا من معرفة أنفسهم

[1]- جون رولز، **نظرية في العدالة**، مرجع سابق، ص 41

[2]- المرجع نفسه، ص ص 181 182

بالطبيعي سوف يضعون مبادئ تتماشى مع متطلباتهم لهذا حجب "رولز" كل معارف المتفاوضين يسمح لهم بالعدالة الحقيقية.

ومن خلال حجاب الجهل يتمكن المتفاوضين من وضع مبادئ متساوية أي أنهم يضعوا الكل متساوي في الحقوق لأنهم يجهلون من أنفسهم لهذا يقومون بوضع التساوي لكل الأشخاص لأنهم لا يعرفون من هم لاهم من الناس التي تعيش رفاهية أم من الأقل حظا لهذا خوفا عندما ينزع حجاب الجهل ويكتشفون أنهم من الذين أقل حظا خوفا من هذا سوف يقومون بوضع التساوي في الحقوق لجميع الأشخاص.

إذ الهدف الذي يريده من وضع هذه الفكرة هو "ضمان الحيطة التامة لعملية التفاوض والحيلولة دون أن يحاول أحد المتفاوضين أن يتحيز إلى أوضاعه الشخصية بحيث يفصل على مقاسه مبادئ على الأخرين"[1].

ومن ثمة فإن "رولز" يسعى لتحقيق مبادئ للعدالة تسود فيها الحرية بين الأفراد ويكون فرد مواطن يتمتع بكامل حقوقه وحرياته ويركز على أن يهتم بالأشخاص الأقل حظا في المجتمع ويكون لهم قدر أكثر من الحقوق وهذا يأخذنا إلى الإنصاف بالنسبة له ويكون المتفاوضين يضعون كل شخص في مرتبته وكل واحد وعمله مثل الأستاذ والمهندس والتجار هنا لا هذه تكون المزايا تتمتع بها جميع لهذا يراعون ومبدأ الانصاف في توزيع الحقوق.

"وعلى هذا فإن المبدأ الوحيد الذي سيقبله المتفاوضون في هذا المجال الذي يفضي بالمساواة التامة في توزيع سائر السلع والخدمات والمزايا بمختلف أنواعها ومع هذا فإنهم وبحكم عقلا نيتهم سوف يفطنون إلى أن هناك أنواعا مختلفة من التمييز في مجال التوزيع يمكن أن يستفيد منها الجميع وبوجه خاص ذو الامتيازات الأدنى "[2].

ومن هنا يكون المتفاوضون في حالة جهل لحياتهم سوف يضعوا المبدأين كأساس للعدالة الاجتماعية.

---

[1]- أنطوني دي كرسبني، وكينيث مينوج، **أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة**، تر: نصار عبد الله، (دط؛ مصر: منشورات الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1991)، ص ص 140،141

[2]- المرجع نفسه، ص ص 142،143

المبحث الثاني: مبادئ العدالة حسب "جون رولز"

طرح "رولز" المبادئ التي تتحقق بها العدالة في المجتمع وهذا الطرح وفقه تسير العدالة التي يرى فيها "رولز" أساس لكل مجتمع وهذه المبادئ: مبدأ المساواة ومبدأ التفاوت.

1- مبدأ المساواة:

يسعى "جون رولز" لتحقيق العدالة وفق مبادئ صالحة مدى الحياة وهذا باتخاذه مبدأ المساواة أو مبدأ حفظ الحريات الأساسية كأول مبدأ ويعني هذا المبدأ عنده هو أن" كل إنسان لديه حق مماثل لحق غيره ضمن مشروع يكفل تماما الحريات الأساسية المتساوية وبالتوافق مع مشروع مماثل يكفل حريات المجتمع"[1].

يقصد هنا "رولز" بالتساوي في الحريات الأساسية هو أن كل الافراد متساويين وفق هذا المبدأ الذي يسمى" مبدأ حفظ الحريات الأساسي" وهذه الحريات الأكثر أهمية التي يمكن للكل أن يأخذ نفس القدر منها فهذه الحريات السياسية تمنحها العدالة وفق هذا المبدأ وهي "الحق في التصويت وحرية التعبير والتفكير والحق في الملكية الشخصية والحماية من التوقيف والحبس التعسفيين"[2].

ومن هنا نجد بأنه يبدأ بهذا المبدأ لأنه هو الذي يمكن للأفراد أن يتساوون فيه فالكل له الحق في الملكية والتفكير والتصويت والكل له الحق بالتساوي في هذه الحقوق لأنه يعتبرها "جون رولز" حقوق أساسية شرطها التساوي والمساواة في الحقوق وفي الواجبات الكل له نفس الحق والكل عليه نفس الواجبات، فهنا رولز يؤكد على التساوي لأنه يرى فيها حقوق أساسية مثلما نجدها في الحق الطبيعي لدى فلاسفة العقد الاجتماعي، وأن العدالة في هذا المبدأ تمنح التقليل من حالات الظلم التي قد يعانيها البعض فعندما تكون هناك مساواة فلا يضطر البعض إلى انتهاك حريات الأخرين.

---

[1]- ديفيد جونستون، **مختصر تاريخ العدالة**، مرجع سابق، ص 254

[2]- جان فرنسوا دورتي، **فلسفات عصرنا، تياراتها، مذاهبها، اعلامها، وقضاياها**، تر: إبراهيم صحراوي، (ط1؛ الجزائر: منشورات الاختلاف، 2009)، ص ص 208 209

ومنه "رولز" يؤكد على المساواة ليس فقط في الكل يأخذ بل بنفس القدر أيضا هذه الحريات الأساسية تكون متساوية القدر ولا تنتهك ولا تسلب منه فهذه الحريات الأساسية تحميها مجموعة من الضمانات منها الدستور والقانون والحكومة.

جعل "جون رولز" أولى مبادئ العدالة مبدأ المساواة أو مبدأ الحريات الأساسية كأساس لتحقيق العدالة من خلال المساواة في هذه الحريات بين جميع الأفراد وبالقدر نفسه أيضا فالعدالة تتحقق وفق هذا المبدأ الأول من خلال التساوي فيما بين المواطنين.

2- مبدأ التفاوت:

يعتبر "جون رولز" مبدأ التفاوت أم اللامساواة هو ثاني مبادئ العدالة إذ تتحقق العدالة بالنسبة له بوجود مبدأين مبدأ المساواة ومبدأ التفاوت ، فالمساواة في الحريات الأساسية التي تكون من حق كل شخص كما عليه نفس الواجبات أما المبدأ الثاني الذي يرى فيه رولز أساس العدالة هو التفاوت كما يقدم لنا تبريرا عن وجود التفاوت في العدالة وهو أنه توجد حالات تستوجب حضور التفاوت كأساس للعدالة كالاختلاف الطبقي والأطباء والدارسين والأقل حظا هذه درجات الأفراد في المجتمع هنا تدخل التفاوت في تبرير العدالة كإنصاف ولكن هذا التفاوت يكون يحقق شروط يضعها رولز كي لا تكون اللامساواة ظالمة "أولهما يفيد أن اللامساواة يجب أن تتعلق بالوظائف والمراكز التي تكون مفتوحة للجميع في شروط مساواة منصفة بالفرص، وثانيهما يقتضي أن تكون ظواهر اللا مساواة محققة أكبر مصلحة لأعضاء المجتمع الذين هم الأقل مركزا (وهذا هو مبدأ الفرق)"[1].

يقصد هنا "رولز" أن التفاوت يجب أن يحقق شرطين كي يكون منصف في العدالة، ففي الأول يرى أن الجميع تتاح لهم الفرص في شغل منصب ما أو وظيفة ما وهذا يضمن أن العدالة للكل في هذا المبدأ "مبدأ تكافؤ الفرص"، والثاني يراعي فيه "رولز" أعضاء المجتمع الأقل مركز أو الأكثر حرمانا لجعلهم يتمتعون بالضمانات أكثر وهذا تدريجيا يجعلهم يصلون إلى أعلى درجة الرفاه تدريجيا، ويتناول "رولز" الفئة الأكثر حرمانا من الناس ويصر على

[1]- جون رولز، **العدالة كإنصاف إعادة صياغة**، تر: حيدر حاج اسماعيل، (ط1؛بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)،ص 148

مراعاتهم في العدالة، ويجعل التفاوت يحقق لهم أكبر المنافع ليحظو بإمكانيات تمكنهم من الخروج من هذه الحالة، فهو لم يضحي بهذه الفئة لمصالح الاغلبية ولكن بالتفاوت المنصف في العدالة يتحقق أكبر قدر من الازدهار في المستقبل، وهنا فإن مبدأ التفاوت يحقق العدالة بالنسبة لــ "رولز" لأنه يرى فيه أساس للعدالة وفق الاستحقاق، ومعنى هذا أنه من يستحق يأخذ، سواء يستحق الأفضل أو يستحق الأسوأ.

فعندما يكون التفاوت في المجتمع يكون للكل نصيب من الثروات بقدر يسمح لهم بالعيش، ويكون للمحرومين النصيب الأكبر لأنهم لا يملكون ما تملكه طبقات أخرى فنلاحظ أنه عندما تتساوى كل الطبقات في نسبة الثروات سوف نجد أن الطبقة التي تعيش رفاهية تزداد ثروة والطبقة المحرومة تزداد حرمانا.

وقد أعطى "رولز" الأولية والأكثرية في نسبة الثروة للذين يعيشون الحرمان ولديهم أقل حظ وقلة في نسبة الثروة، حيث نجده هنا يرى في التفاوت في نسب العطاء والأولوية لفائدة المحرومين والذين يحتاجون رعاية خاصة كالمرضى والمهمشين اجتماعيا نصيب أكبر يكون لهم محققا لمزايا العدالة فيهدف "رولز" بهذا المبدأ إلى جعل الجميع يعيش في رفاه ومجتمع أكثر انسجاما ويسود فيه الأكثر عدلا وهذا في نظره بتوفر مبدأين مبدأ المساواة ومبدأ التفاوت فالتساوي في الحريات الأساسية التي هي من حق كل إنسان بطبيعته، والتفاوت بوصفه صالحا للناس التي تحتاج حماية ورعايا وسند.

فحسب "رولز" العدالة تتحقق وفق هذين المبدأين وأنه يجب أن نراعي في هذا التفاوت الفئة المحرومة التي وقع الضرر في العديد من الأنظمة التي طرحها الفلاسفة للعدالة، فهو يرى أنه لا يمكن التساوي في كل شيء لأن المجتمع متفاوتا في العديد من الأمور ولذلك يجب أن نراعي في تقسيمنا للعدالة هذا التفاوت وتحقيق نصيب وافر للأقل مركزا.

خاتمـــة

خـاتمـــــة:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذه الدراسة الموسومة ب: "الليبرالية السياسية عند جون ستيوارت مل" توصلنا إلى النتائج التالية:

- الليبرالية هي إحدى المنظومات السياسية والفكرية التي تتضمن في جوهرها المناداة بالحرية الإنسانية في جميع مجالات الحياة وترى في الفرد أساس لكل نظام وكل فكر بشري وجوهر الحياة الإنسانية.
- تشكل الحرية والفردية والعقلانية أسس الفكر الليبرالي الذي خلقت من أجله وهي العناصر المكونة له كل هذه الأسس يمكن اعتبارها مناصرة لقيمة الإنسانية ضد ما عاشته في قرون ماضية قبل ظهور الليبرالية، فجعل الموقف الليبرالي هذه الأسس السلاح الذي تقوم عليه الليبرالية في دعوتها لإصلاح المنظومة الفكرية والسياسية لحياة الفرد.
- تعد الأقسام أو الميادين التي سعت فيهما الليبرالية لتغيير ما كانوا عليه هم القسم السياسي والاقتصادي والفكري والديني، أي الليبرالية حاولت تطبيق جل الأسس النظرية في هذه الأقسام العملية متخذة من الحرية والفردية والعقلانية مبدأ تطبقه في هذه الميادين العملية.
- الليبرالية في نشأتها ساندت فكرة الفرد الحر التي تضرب جذورها في العمق الفكر الفلسفي اليوناني عند السفسطائية، فرجعت وطرحت هذه الفكرة بنوع من زيادة في الحرية للفرد المواطن والإنسانية وجعل الحرية جوهر للوجود البشري.
- جون ستيوارت مل أهم الفلاسفة الليبراليين، والذي اتخذ من الفرد أساس لكل عمل أو فكر إنساني ودافع عن إنسانية الإنسان بمنحه كل الحقوق التي تكون من حقه.
- فوضح جون ستيوارت مل علاقة الليبرالية بالسلطة وحدد سلطة المجتمع وسلطة الدولة كأهم حدود وقاطع لحريات الأفراد فجعل حرية الفرد غير محدودة ولا تحدها سلطة سواء سلطة المجتمع والدولة، فجعل تدخل هذه السلطات في حرية الأفراد في حالات الضرر فقط أي عندما يصبح الفرد يشكل خطر على الجماعة أو يهدد أمان

الدولة ويلحق الضرر بغيره من الأفراد أو بالحكومة نفسها، فأعطى مل الحرية الكاملة للفرد في ممارسة أفكاره وحياته فالجزء الوحيد الذي لا يمكن للفرد فيه ممارسة حرياته هو عندما يشكل خطر وضرر أو أذى بغيره من الأفراد وسط مجتمعه أو دولته.

- من أهم ما تقوم عليه ليبرالية جون ستيوارت مل هو مبدأ المنفعة العامة أي الفرد في سعيه لتحقيق مصلحته ومنفعته الذاتية يراعي المنفعة العامة التي تعتبر أساس لتطور المجتمعات واستقرار حياة تسود فيها إدراك المنافع والمصالح لتحقيق منفعة تشمل الجميع فالليبرالية في سعيها للحرية بالنسبة ل مل تراعي هذه المصلحة العامة.
- وضح جون ستيوارت مل موقفه من الديمقراطية التي تنتهي لتغليب رأي الأكثرية العددية في الأصوات بالرفض إلى ما تنتهي إليه بعدد الأصوات المتحصل، وكان رأي مل في هذا الشأن رافض الأثار التي تعقب تغليب الأكثرية على الأقلية في مسألة الرأي.
- من خلال نقده إلى النتائج التي تترتب على النظام الديمقراطي اقترح نوع أخر من الديمقراطية والمتمثل في الحكومة النيابية التي يتشكل مجموعة من النواب على الشعب والتكلم باسم الشعب وتشكيل هيئة منتخبة من طرف الشعب وتسعى هذه الهيئة لطرح متطلبات الشعب على الدولة ويريدون تجسيدها.
- رأى جون ستيوارت مل في نظام الحكومة النيابية أفضل الأنظمة السياسية يسعى لتحقيق الليبرالية للشعب ويمكن الشعب من ممارسة حرياته.
- حدد مل شروط بالنسبة لعملية الانتخابات والمتمثل في مد حق التصويت للمرأة باعتبارها كيان إنساني يستطيع الإفصاح عن رأيه.
- حرم المواطن الجاهل من التصويت لأن حجة مل ليس تغليب الأكثرية وهذا تم نقده من قبله وجعل الأكثرية الجاهلة صوتها يغلب وتحكم باسم هذه الأصوات، اقترح مد حق التصويت للمتعلمين فقط لأن المتعلم يمكنه يستطيع اختيار الحاكم الصالح وصوت المتعلم والمثقف أعطاه مل زيادة في الصوت إلى صوتين

- امتدت الليبرالية السياسية إلى الفلسفة المعاصرة مع الفيلسوف جون رولز وتمت الانتقال من جون ستيوارت مل إلى رولز من خلال نقد رولز للمذهب النفعي الذي جعله مل أهم مقوم لليبرالية.
- يكمن رأي جون رولز في نقد مذهب المنفعة أنه يسعى لتحقيق القدر الكبير من السعادة لأكثر عدد من السعادة مهملا الفرد الذي يضحي بحريته من أجل العامة
- نظر رولز لفكرة العدالة كبديل لمذهب المنفعة وكضمان لحرية الأفراد، وفق مبدأين المساواة في الحقوق الأساسية التي تمنح لكل الأفراد وتكون مساوية لهم ومبدأ المساواة الذي يسعى فيه رولز لضمان أكبر الضمانات للذين أقل مركزا في المجتمع.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أ-المصادر:

1. جون ستيوارت مل: **أسس الليبيرالية السياسية**، تر: إمام عبد الفتاح إمام، ميشيل متياس، دط؛ القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996.
2. جون ستيوارت مل: **استعباد النساء**، تر: إمام عبد الفتاح إمام، ط1؛ القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998.
3. جون ستيوارت مل: **الحكومات البرلمانية**، تر :إميل الغوري، ط1؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.
4. جون ستيوارت مل: **عن الحرية**، تر: هيثم كامل الزبيدي، ط1؛ عمان-الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2007.

ب- المراجع:

1. أنطوني دي كرسبني، كينيث مينوج **أعلام الفلسفة السياسة المعاصرة**، تر: نصّار عبد الله، دط، منشورات الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر، 1991.
2. توفيق الطويل **جون ستيوارت مل**، دط، دار المعارف، مصر، د س.
3. جان فرنسوا دوريتي **فلسفة عصرنا، تياراتها، مذاهبها، أعلامها، وقضاياها**، تر: إبراهيم صحراوي، ط1، الجزائر: منشورات الاختلاف، 2009.
4. جون رولز :**العدالة كإنصاف**، تر :حيدر حاج إسماعيل، ط1؛ بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009.
5. جون رولز: **نظرية في العدالة**، تر: ليلى الطويل، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2011.
6. ديفيد جونستون **مختصر تاريخ العدالة**، تر: مصطفى ناصر، دط؛ الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، 2012.
7. سليمان بن صالح الخراشي **حقيقة الليبرالية وموقف الاسلام منها**، (دط، دم ن، دس ن).
8. صالح بن محمد بن عمر الدميجي **موقف الليبرالية في البلاد العربية من محكمات الدين (دراسة تحليلية نقدية)**، ط1؛ الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 1433.

9. الطيّب بوعزة **نقد الليبرالية**، ط1؛ الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2009.
10. عبد الرحيم بن صمايل السلمي **حقيقة الليبرالية وموقف الإسلام منها**، ط1؛ المملكة العربية السعودية: مركز التأصيل للدرا سات والبحوث، 2009.
11. عبد الرضا حسين الطعان **مدخل إلى الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر**، ج1، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
12. عبد العزيز بن مرزوق الطريفي **العقلية الليبيرالية في وصف العقل ووصف النقل**، ط1، الإسكندرية: دار الحجاز للنشر والتوزيع، 2011.
13. عبد العزيز بن مصطفى كامل **معركة الثوابت بين الاسلام والليبرالية**، (دط، دم ن، دس ن).
14. عبد الله الغذامي **الليبيرالية الجديدة أسئلة في الحرية والتفاوضية الثقافية**، ط2، الدارالبيضاء- المغرب: المركز الثقافي العربي، 2013.
15. غنار سكريك، نلزغيلجي **تاريخ الفكر العربي من اليونان القديمة على القرن العشرين**، تر: حيدر حاج إسماعيل، ط1، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2012.
16. ليوشتراوس، جوزيف كروسي، **تاريخ الفلسفة السياسية من جون لوك الى هيدغر**، **تر:** محمد سيد أحمد، ط1، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005، الجزء الثاني.
17. محمد الصاوي **الفكر الليبرالي تحت المهجر**، ط1؛ مصر: دم ن،2011**.**
18. محمد عثمان محمود **العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي السياسي– المعاصر، بحث في نموذج رولز**، ط1؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014.
19. مراد ريالي **حرية، مساواة-اندماج اجتماعي، نظرية العدالة في النموذج الليبرالي المستدام**، ط1؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2014.
20. مهدي محفوظ **اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث**، ط1؛ لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1990.
21. ياسر قنصوه **الليبرالية**، ط1؛ القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،2007.

22. يمنى طريف الخولي **ركائز في الفلسفة السياسية**، دط؛ القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2020.

المعاجم والموسوعات:

أ- المعاجم:

1. جميل صليبا **المعجم الفلسفي**، ط1؛ بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1982، الجزءالأول.
2. جورج طرابيشي **معجم الفلاسفة (الفلاسفة، المناطقة، المتكلمون، للاهوتيون، المتصوفون)**، ط1؛ بيروت-لبنان: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2006.
3. مراد وهبة **المعجم الفلسفي**، ط5، القاهرة: دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.
4. مصطفى حسيبة **المعجم الفلسفي**، ط1؛ عمان-الأردن: دارأسامة للنشر والتوزيع، 2009.

ب- الموسوعات:

1. أندريه لا لاند **موسوعة لا لاند الفلسفية**، تر: خليل أحمد، ط2، بيروت: منشورات عويدات 2001، المجلد الأول.
2. محمد سبيلا، نوح الهرموزي **موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الانسانية والفلسفة**، ط1، بغدادك منشورات المتوسط، 2017.

المجلات:

1. خالد بن عبد العزيز السيف، **الحرية عند جون ستيوارت مل قراءة في ضوء الإسلام**، مجلة كلية العلوم الإسلامية، العدد 30، أيلول 2021.
2. سليمان حمزة عبد الكريم، **النظرية الليبيرالية السياسية في الفكر السياسي الغربي**، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 17، أفريل 2018.
3. طلال حامد خليل، **المرتكزات الفكرية الليبيرالية دراسة نقدية**، دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، جوان 2016، جامعة ديالي الجزائر.

الدلائل الفلسفية:

تدهوندرتش، **دليل إكسفورد للفلسفة، تر: نجيب الحصادي**، ط1، ليبيا، المكتب الوطني للبحث والتطوير، 2005 الجزء الثاني.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الشكر والعرفان.....II
الاهداء.....III
مقدمة.....ب

الفصل الأول: الليبيرالية بحث في المفهوم والماهية

تمهيد.....8
المبحث الأول: في مفهوم الليبيرالية.....9
المبحث الثاني: الأسس الفكرية لليبيرالية واقسانها.....14
المبحث الثالث: الليبيرالية والسياسية من منظور تاريخي.....26

الفصل الثاني: العلاقة بين الليبرالي والسياسي عند جون ستيوارت مل

تمهيد.....30
المبحث الأول: الليبرالية والسلطة من منظور مل.....31
المبحث الثاني: مقومات الليبرالية السياسية عند مل.....37
المبحث الثالث: موقف مل من الديمقراطية.....43

الفصل الثالث: امتدادات الليبرالية السياسية في الفلسفة الغربية المعاصرة "جون رولز نموذجا"

تمهيد.....48
المبحث الأول: مذهب المنفعة وفكرة العدالة عند جون رولز.....49
المبحث الثاني: مبادئ العدالة حسب جون رولز.....56
الخاتمة.....60
قائمة المصادر والمراجع.....64
فهرس المحتويات.....68
ملخص الدراسة.....70

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

يعتبر الفيلسوف الإنجليزي جون ستيوارت مل من بين أهم الفلاسفة الذين اهتموا بجانب الحرية الإنسانية وخاصة في المجال السياسي، حيث اعتبر مل الليبرالية في السياسة أفضل الأنظمة السياسية تحقق وتصان فيها حرية الأفراد وذلك بنظام الحكومة النيابية الذي يفضله مل كنظام حكم في الدولة ويعتبر مثال للدولة الليبرالية وذلك بالاعتماد على مقومات أساسية والتي هي الحرية والنفعية والمساواة الجنسية، من خلالها تصبح الدولة ليبرالية وتحقق الحرية الفردية، وجعل حرية الفرد أولوية وضرورية في الحياة عامة والحياة السياسية خاصة، وهذه الحرية غير محدودة وتدخل الدولة لا يسمح به إلا في حالات الضرر بالأخرين.

الكلمات المفتاحية:

الليبرالية، السياسة، الحرية، الفردية، الدولة.

Summary of study

One of the most significant thinkers who showed an interest in this topic was the English philosopher John Stuart Mill. The system of representative government that Mill prefers as the form of government in the state and is regarded as an example of a liberal state, based on fundamental principles, which are freedom, utilitarianism, and sexual equality, from during which the state becomes liberal, is another aspect of human freedom, particularly in the political field, where Mill considered liberalism in politics as the best political system in which the freedom of individuals is achieved and preserved.

Keywords: liberalism, politics, freedom, individualism, the state